



جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريبيج -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر, الطور الثاني

الميدان: علوم اقتصادية, والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

متطلبات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في البنوك

الإسلامية الجزائرية

-دراسة حالة عينة من البنوك-

إشراف الأستاذ:

ميلود زنكري

من إعداد الطلبة :

- منى بوخاري
- نبيلة قاقيش

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مكتبة  
١٤٢٠ هـ

# حكمة

" اللهم إني أسألك من الخير كله عاجله وأجله، ما علمت منه وما لم أعلم، وأعوذ بك من شر كله عاجله وأجله، ما علمت منه وما لم أعلم، اللهم إني أسألك من خير ما سألك عبدك ونبيك، وأعوذ بك من شر ما استعاذ بك منه عبدك ونبيك، اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من قول أو عمل وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول أو عمل، ونسألك ما سألك نبيك محمد صلى الله عليه وسلم، ونعوذ بك من ما تعوذ منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأسألك أن تجعل كل قضاء قضيته لي خيرا."

## شكر وتقدير

### بسم الله الرحمن الرحيم

انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ (إبراهيم: 7)

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل. نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهنا من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف السيد: زكري ميلود الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذه

المذكرة فجزاه الله خيراً

ولا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا الجزيل لكل الأساتذة وموظفي وطلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير إلى أبسط عامل على

كل التوجيهات والمساعدة وحسن المعاملة ورحابة الصدر طيلة فترة الدراسة.

وأخيراً نسأل الله العليّ القدير إن يهدينا سواء السبيل إنه نعم المولى ونعم النصير

والحمد لله رب العالمين.

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

## إهداء

بأنامل تحيط بقلم أعياء التعب والأرق ولا يقوى على الحراك — يتكأ على

قطرات حبر مملوءة بالحزن والفرح في آن واحد... ..

حزن يشوبه الفراق بعد التجمع ...

وفرح لبزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي ...

هو بالنسبة لي يوم ميلاد لي ...

أطلع فيه لما هو آت من همسات هذه الدنيا المليئة بالتفاؤل والأمل المشرق ...

إهدائي هنا ليس لتخرجي فقط ..

بل للتخليق نحن والرفقة في سماء مملوءة بغمام بصحبه المزن هي فرص تقتنص ...

وثمرات تقطف عندما تكون يانعة وها أنا أقف للمرة الثانية لأقطف إحدى هذه الثمرات

التي ينعت ليوم تخرجي في انتظار قطف المزيد بإذن الله ...

لعلي في هذه الكلمات بسيطة الحروف التي تتمايل بتمايل أناملي العاجزة عن

إلى من تقف الكلمات عاجزة عن شكره إلى أبي العزيز ...

إلى نور حياتي ومنبع آمالي وسعادة قلبي إلى أمي الحنونة ...

إلى الكواكب التي عشت بينها وغمرني بالسكينة إلى إخوتي ...

إلى كل الأهل والأقارب ...

إلى الذي كاد أن يكون رسولا إلى أساتذتي الأفاضل ...

إليكن صديقاتي حفظكم الله وأنار دربكم بمزيد من النجاح ...

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد، بالقليل أو الكثير ...

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع ...

وفي الأخير

أبعث أرق تحية وأعذب سمفونية سمعتها واردها لكم بأني أحببتكم من كل قلبي ..

سيقف قلبي هنا برهة ليستقر بين أنظاركم ما كتبت لعلها هذه المفردات تكون خير معينة حتى تتذكروني

يوما ما ... محبتكم

بوخاري مني

## إهداء

نحمد الله سبحانه وتعالى الذي سير لنا الظروف وأنعم علينا بالقوة والصبر حتى وصلنا إلى ما نحن عليه.

إلى النبيوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى

### والدي العزيزة

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم ييخل بشيء من أجل دفع في طريق النجاح

الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى

### والدي العزيز

إلى من حبههم يجري في عروقي ويلهج لذكراهم فوادي إلى

### أخواتي الغاليات

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد

ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى

### صديقاتي

إلى من علموني حروف من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم

إلى من صاغوا لي من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح إلى

### أساتذتي الكرام

اهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

نبيلة قاقيش

# قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	الشكر
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ_هـ	مقدمة
	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة</b>
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الخدمات المالية الإسلامية
03	المطلب الأول: أساسيات حول البنوك والشبايك الإسلامية
03	أولاً: مدخل للبنوك الإسلامية
06	ثانياً: الشبايك ( النوافذ ) الإسلامية
09	المطلب الثاني: منتجات التمويل الإسلامي
09	أولاً: المراجعة للآمر بالشراء
10	ثانياً: الإجارة المنتهية بالتمليك
10	ثالثاً: الاستصناع الموازي
10	رابعاً: المشاركة
11	خامساً: المضاربة
11	المطلب الثالث: منتجات الادخار الإسلامي
11	أولاً: تعريف الادخار
11	ثانياً: أنواع الادخار الإسلامي
12	ثالثاً: المنتجات الادخارية
14	المبحث الثاني: متطلبات وآليات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الأنظمة المصرفية
14	المطلب الأول: متطلبات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الأنظمة المصرفية



14	أولاً: تأهيل العنصر البشري
14	ثانياً: الاهتمام بالجانب الإبداع والابتكار
14	ثالثاً: التكيف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر
15	رابعاً: تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية
15	المطلب الثاني: آليات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري
15	أولاً: التعريف بالقانون (20/02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 2020/03/15. وأهدافه
16	ثانياً: مراحل منح الاعتماد لتقديم خدمات المالية الإسلامية
17	المبحث الثالث: تجارب دولية لاعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الأنظمة المصرفية
17	المطلب الأول: التجربة البريطانية
19	المطلب الثاني: التجربة الأردنية
20	المطلب الثالث: التجربة الماليزية
20	أولاً: تطورو نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا
21	ثانياً: تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية- البنك بوميبترا الماليزي-
22	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة</b>	
24	تمهيد
25	المبحث الأول: اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر
25	المطلب الأول: اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في إطار نظام الصيرفة الإسلامية
25	أولاً: على مستوى البنك المركزي
26	ثانياً: على مستوى شبائيك الصيرفة الإسلامية
26	المطلب الثاني: العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية
26	أولاً: الاحتياطي الإجباري
27	ثانياً: عمليات السوق المفتوحة
27	ثالثاً: نسبة السيولة المطلوبة
28	رابعاً: القرض الحسن

28	المطلب الثالث: تنظيم البيئة الملائمة لعمل المصارف الإسلامية
28	أولاً: البيئة القانونية
29	ثانياً: البيئة الاقتصادية
29	ثالثاً: البيئة التنافسية
29	رابعاً: البيئة الاجتماعية
30	المبحث الثاني: تجربة اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر
30	المطلب الأول: تجربة بنك البركة الجزائري
30	أولاً: نشأة وأهداف بنك البركة الجزائري
33	ثانياً: تطور حجم التمويلات في بنك البركة الجزائري
34	ثالثاً: تطور حجم الإيداع في بنك البركة الجزائري
35	المطلب الثاني: تجربة مصرف السلام - الجزائر -
35	أولاً: نشأة وتعريف مصرف السلام - الجزائر -
36	ثانياً: منتجات مصرف السلام - الجزائر -
36	ثالثاً: تطور حجم التمويلات في مصرف السلام - الجزائر -
38	رابعاً: تطور حجم الإيداع في مصرف السلام - الجزائر -
41	المطلب الثالث: تجربة الشبايك الإسلامية
41	أولاً: تجربة الشبايك الإسلامية في القرض الشعبي الجزائري
44	ثانياً: تجربة الشبايك الإسلامية في البنك الفلاحة والتنمية الريفية
47	ثالثاً: تجربة الشبايك الإسلامية في البنك الوطني الجزائري
52	خلاصة الفصل
54	الخاتمة
58	قائمة المراجع والمصادر
	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
33	منتجات الصيرفة الإسلامية في بنك البركة الجزائري	01
34	تطور حجم التمويلات في بنك البركة الجزائري (2012-2018)	02
35	تطور حجم الإيداع في بنك البركة الجزائري (2012-2018)	03
38	تطور حجم التمويلات في مصرف السلام - الجزائر- (2015-2019)	04
39	تطور حجم ودائع العملاء مصرف السلام - الجزائر- (2015-2019)	05
41	توزيع تمويلات المؤسسات حسب القطاعات لمصرف السلام - الجزائر- لسنة 2019.	06
43	المنتجات المالية المتعلقة بالإيداع في القرض الشعبي الجزائري	07
44	التمويلات التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري	08
47	تمويلات صيغة المراجعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	09

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
35	تطور حجم التمويلات في بنك البركة الجزائري (2012-2018)	(1)
36	تطور حجم الإيداع في بنك البركة الجزائري (2012-2018)	(2)
35	تطور حجم التمويلات في مصرف السلام - الجزائر (2015-2019)	(3)
38	تطور حجم ودائع العملاء في مصرف السلام - الجزائر (2015-2019)	(4)
41	توزيع تمويلات المؤسسات حسب القطاعات لمصرف السلام - الجزائر - لسنة 2019	(5)

# مقدمة

تعتبر المصارف الإسلامية ثمرة من ثمار تطور الخدمات المالية القائمة على الشريعة الإسلامية ويعتبر وجودها ضرورة اقتصادية واجتماعية للمجتمع، لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط في استثمارها ولا يمكن إنكار الدور الإيجابي الذي يؤديه النشاط المصرفي في الخدمات والتمويل والاستثمار في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية.

الخدمة المصرفية التي تعتمد على الجودة العالية في تقديمها أصبحت شيئا أساسيا وجوهريا للمنافسة والبقاء في البيئة المصرفية المعاصرة، فهي تتصف بالنمطية أو التشابه في جوهر الخدمة لذلك لا بد من تحقيق وتحسين الأداء وتطوير الخدمة المالية لتصل أو تفوق توقعات العملاء وذلك للحفاظ عليهم والفوز بولائهم الأمر الذي يعكس إيجابيا على الحصص السوقية ومستويات الأرباح.

ونظرا لأهمية التي يشغلها قطاع الخدمات المالية والمصرفية في القطاع المصرفي فإنه كان لازما تقديم خدمة مالية في أحسن ما يكون وهو الهدف الأول، فإن المصرف أولى بتحقيق هذا الهدف على اعتبار أنها بالأساس مؤسسات مالية تهدف للربح وجلب العملاء إلى جانب مختلف الوظائف التي تقدمها في المساهمة في التنمية الاقتصادية.

### أولا: إشكالية الدراسة

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي متطلبات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الجزائرية؟  
وللإجابة على هذه الإشكالية حاولنا تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل تعتبر الصيرفة الإسلامية بديلا للمعاملات فالبنوك التقليدية؟
- ماهية المصارف الإسلامية؟
- ماهية الشبايك الإسلامية؟ وفيما تختلف على البنوك الأخرى؟
- ما هي متطلبات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الجزائرية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة وقصد الإجابة على الأسئلة الفرعية، ارتأينا إلى طرح الفرضيات التالية والتي تكون منطلقا لدراستنا:

- فتح النوافذ الإسلامية أو ما يعرف بالشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية تعتبر كخطوة إيجابية نحو إنشاء مصرف إسلامي كامل ومستقر.
- الجزائر تحاول خوض تجربة فتح فروع ونوافذ إسلامية للمعاملات الإسلامية في بنوكها التجارية تلبية لرغبات زبائنها.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية التي تقدمها البنوك الإسلامية ومدى اعتمادها عليها، وكذا متطلباتها بالاعتماد على مقاصد الشريعة الإسلامية ومعرفة صيغ التمويل المعتمدة في تقديم التمويلات للمؤسسات والأفراد، وكذا معرفة آليات عمل البنوك الإسلامية وعلاقتها بالبنك المركزي ودراسة عمل الشبابيك أو النوافذ الإسلامية .

رابعا: أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإحاطة بكل جوانب البنوك الإسلامية من اجل التعرف عليها أكثر من حيث الخدمات التي تقدمها لزبائنها واستثمار أموالهم.
- إثبات أن الشريعة الإسلامية صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان وفي كل البنوك.
- التعرف على العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي.
- الاستفادة من التجارب العربية السابقة في هذا الموضوع.
- توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابط تأسيسها ومتطلبات نجاحها، وكذا طرق التمويل البنكي الإسلامي.

- حاجة الجزائر للاهتمام بالصيرفة وفق النواذ الإسلامية كخطوة أولى نحو التحول لنظام مصرفي إسلامي بالكامل.

#### خامسا: أسباب اختيار الموضوع

وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- الاهتمام بالبنوك الإسلامية والميول إليها من جهة تطبيق الشريعة الإسلامية.
- خلو الدراسات السابقة من مثل هذا الموضوع.
- إبراز مدى أهمية تطبيق المقاصد الشرعية الإسلامية في البنوك التقليدية بما يخدم الأفراد والمؤسسات.
- الرغبة في البحث حول طريقة تطبيق الشباييك لصيغ التمويل الإسلامي وكيفية التعامل بها .
- الرغبة في معرفة امتيازات التي تقدمها البنوك الإسلامية للأفراد والمؤسسات أثناء التعامل معها.

#### سادسا: منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدامه في الإطار النظري للدراسة في التطرق إلى التعريف بالبنوك الإسلامية والشباييك وكذا تبيان خدمات وآليات عمل هذه البنوك وكذا استخدامه في الإطار التطبيقي للدراسة في تحدث حول المنتجات المالية للبنوك (السلام – الجزائر – والبركة الجزائري والشباييك)

واستعمال أسلوب جمع البيانات باستخدام عدة أدوات والتمثلة في التقارير السنوية المنشورة على موقع كل من بنك البركة الجزائري(2012-2018) مصرف السلام –الجزائر- خلال الفترة الممتدة ما بين (2015-2019) وتحليل هذه التقارير لمعرفة تمويلات الممنوحة وحجم الودائع العملاء.

#### سابعاً: الدراسات السابقة

لقد قام العديد من الباحثين بدراسة موضوع متطلبات اعتماد الخدمات الإسلامية في البنوك الإسلامية الجزائرية، وسنحاول التطرق إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع حيث كان أهمها:



- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2004-2005م، جامعة الجزائر، تطرق الباحث من خلال دراسته إلى التأكيد على دور البنك المركزي الإسلامي في الإشراف والرقابة على نشاط البنوك الإسلامية.
  - محمد نضال الشعار، أسس عمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، سورية-حلب 1426/2005هـ، تسعى هذه الدراسة لعرض عمل المصارف الحالية. كما انه يعتبر بديل حيوي لعمل المصرفي التقليدي، حيث يتطلب أن يكون المتعامل بالنظام المصرفي عليهما بكلا النظامين حتى يتسنى له تقديم خدمات المصرفية الملائمة لزبائنه من مختلف أنحاء العالم.
  - فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة التمهيديّة، يختص موضوع بدراسة ظاهرة اتجاه العديد من المصارف الربوية لإنشاء فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، كما يبين الباحث موقف المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي من الفروع الإسلامية وحكم التعامل معها.
  - محمد الوادي، حسين سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات. عمان، طبعة 01، 1427/2007هـ. تهدف هذه الدراسة إلى الاهتمام بالتعامل مع المصارف الإسلامية وطرق التمويل الإسلامي وأدواته، وهذا ما جاء في الكتاب بشكل علمي مدعم بالعمليات المتعلقة بتنفيذ العمليات المصرفية الإسلامية.
- ثامنا: هيكل الدراسة :**

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات وتحقيق الأهداف ومن أجل ذلك سنتناول في هذه الدراسة فصلين، الفصل الأول خاص بالإطار النظري للدراسة متطلبات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية، حيث ينقسم إلى ثلاثة مباحث، يحتوي المبحث الأول على الخدمات المالية الإسلامية، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه متطلبات وآليات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الأنظمة المصرفية الإسلامية، أما المبحث الثالث تحدثنا فيه حول التجارب دولية لاعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الأنظمة المصرفية الإسلامية.

أما الفصل الثاني الذي خصصناه بالدراسة التطبيقية حيث قمنا في المبحث الأول اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر، أما المبحث الثاني قمنا فيه بدراسة تجربة اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر في بنك السلام الجزائري وبنك البركة الجزائري والشبايك المصرفية.

الفصل الأول

الإطار النظري

للدراسة

## تمهيد

تستمد المصارف الإسلامية أسسها ومبادئها من أحكام الشريعة الإسلامية التي تستبعد التعامل بالربا أخذًا وعطاءً، وهذا ما يجعلها من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية، حيث جاء ظهور المصارف الإسلامية تلبية لرغبة وحاجة أفراد المجتمعات الإسلامية في إيداع أموالهم أو الحصول على قروض لتمويل مشاريعهم دون أخذ فائدة على ودائعهم، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما تسعى هذه المصارف إلى إرساء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع الإسلامي.

حيث فرضت المصارف الإسلامية خدماتها ومنتجاتها في السوق المصرفية معتمدة على صيغ التمويل والادخار الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية.

ويحتل موضوع متطلبات الخدمات المالية الإسلامية أهمية كبيرة من خلال قياس مدى اعتماد الخدمات التي يقدمها المصارف وبيان الطرق المنتهجة لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية هي النوافذ الإسلامية أو ما يعرف بالشبابيك الإسلامية المتواجدة على مستوى البنوك، وهذه النوافذ هي محل دراستنا في هذا الفصل .

وقصد الإمام بالجانب النظري قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الخدمات المالية الإسلامية.
- المبحث الثاني: متطلبات وآليات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الأنظمة المصرفية الإسلامية.
- المبحث الثالث: تجارب دولية لاعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الأنظمة المصرفية الإسلامية.

## المبحث الأول: الخدمات المالية الإسلامية

لقد أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة من ضروريات العصر الحديث وواقعا ملموسا، بحيث تأخذ طابع خاص بوصفها مؤسسات تمويل واستثمار تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية سواء في أهدافها وغايتها، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم ما يتعلق بالمصارف الإسلامية والخدمات التي تقدمها والتعرف على حقيقة الشبايك الإسلامية.

### المطلب الأول: أساسيات حول البنوك والشبايك الإسلامية

جاءت المصارف الإسلامية لتلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدا عن شبه الربا ومن دون استخدام سعر الفائدة، بحيث تشمل المصارف الإسلامية جميع المعاملات المالية التي تجمع بين المؤسسات والسلطات والشركات وذوي العلاقة بها.

#### أولا: مدخل للبنوك الإسلامية

#### 1- مفهوم المصارف الإسلامية

**تعريف 01:** مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا<sup>1</sup>.

**تعريف 02:** منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتنميته وإتاحة الفرص المواتية لها للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام<sup>2</sup>.

**تعريف 03:** مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية. أطروحة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 1427هـ/2006م، ص 09.

<sup>2</sup> - حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط 1، 2011، ص 27.

<sup>3</sup> - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط 1 2008م-1429هـ، ط 2 2010م-1431هـ، ص 110.

**تعريف 04:** مؤسسة تقوم بجذب رأس المال الذي يكون عاطلا لمنح صاحبه ربحا عن طريق أعمال التنمية الاقتصادية التي تعود بالفائدة الحقيقية على جميع المساهمين فيها باعتباره وسيطا بين صاحب المال والمستثمر ليحصل على كل حقه في نماء هذا المال<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يمكن صياغة تعريف شامل للمصارف الإسلامية: " المصارف الإسلامية هي مؤسسات تقوم على جذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا بما يحقق لها أقصى عائد وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية".

## 2- خصائص المصارف الإسلامية

ترتكز خصائص المصارف الإسلامية على قاعدة أصولية هي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها وأعمالها وتتفرع خصائصها إلى :

### • استبعاد التعامل بالفائدة:

لما كان سعر الفائدة الذي تتعامل به البنوك التقليدية هو عبارة عن ربا، فإنه كان لزاما على البنوك الإسلامية عدم التعامل به لأنه محرم، وهذا يعني أنها لا تتعامل بالفائدة سواء كانت ظاهرة او محتفية، ثابتة او متحركة.

### • تصحيح وظيفة راس المال في المجتمع:

ترفض البنوك الإسلامية المتاحرة في النقود، فهي لا تقترض أو تقرض نقودا، وإنما تقدم تمويلا عينيا بحيث لا مجال لاستخدامه في غير الغرض الذي طلب من أجله، لتساهم بذلك في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية معتمدة في ذلك المشاركة وليس على القرض، وتمكن هذه الخاصية من جعل العلاقة الموجودة بين البنك وعملائه تقوم على أساس الشراكة وليس على أساس دائن ومدين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> -أحمد سفر، المصارف الإسلامية العمليات، إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية. اتحاد المصارف العربية بيروت لبنان، 2005، ص41.

<sup>2</sup> - عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009، ص12.

• الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام:

أي ان المصارف الاسلامية ينبغي عليها تجنب المال الحرام عند حصولها على الموارد وتجميعها لديها، اذا يجب ان تقتصر في تجميع الموارد هذه على المال الحلال فقط، وان استخدام الأموال التي تتوفر لديها إلا في الاستخدامات التي هي حلال في الشريعة الاسلامية، وتجنب أي استخدام في ما هو حرام او يقود إلى الحرام، حيث ان المصارف الاسلامية ان لا تمويل إنتاج الأعناب (الكروم) مثلا اذا كان هذا الإنتاج يستخدم في إنتاج الخمر لاحقا، ذلك لأن تمويل إنتاج الأعناب يعتبر حلال، إلا ان استخدام الأعناب المنتجة في صناعة الخمر لاحقا يجعل هذا التمويل حرام لأنه يقود إلى الحرام<sup>1</sup>.

• ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

أي أن الإسلام وحدة متكاملة لا تنفصل فيه جوانب الحياة المختلفة ولا تنفصل فيه الناحية الاجتماعية عن الناحية الاقتصادية، فالمصرف الإسلامي يجمع الزكاة ويتولى مهمة توزيعها وإيصالها إلى مستحقيها، كما انه يحاول رفع المستوى المعاشي للمجتمع من خلال المشاريع والمؤسسات الاقتصادية التابعة له<sup>2</sup>.

• أداء الزكاة:

قال الله عز وجل: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) سورة البقرة الآية 277.

لقد حرمت الشريعة الإسلامية الربا وفرضت الزكاة حتى تدفع بصاحب المال لتغيير موقفه من تكديس واكتناز الأموال إلى استثمار مال الله الذي استخلف فيه، وأوجبت الشريعة الاسلامية الزكاة لحكمة عظيمة تتجلى في تحقيق التكافل بين طبقات المجتمع وغرس روح التضامن بين الأفراد، ولأنه عنصر من هذا المجتمع فالواجب عليه أداء الزكاة والمشاركة في توزيع أموال عملائه وغيرهم حتى لا تكون بين

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006، ص94.

<sup>2</sup> - اليمن فتحي فضل الخالدي، قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (من وجهة نظر العملاء) قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلب الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 1427هـ/2006م، ص22.

أغنياء المجتمع، وأسندت للبنك الإسلامي هذه المهمة للغياب الدولة الإسلامية في عصرنا الحالي، فخصص قسم خاص بالزكاة يدخل ضمن دائرة التكافل الاجتماعي<sup>1</sup>.

### 3- أهداف المصارف الإسلامية

إن المصارف الإسلامية وانسجامها مع سماتها، وارتباطها بالخصائص، تستهدف تحقيق عدة أهداف يمكن عرضها كالآتي<sup>2</sup>:

#### أ- أهداف مالية:

- جذب الودائع وتنميتها.
- استثمار الأموال.
- تحقيق الأرباح.

#### ب- أهداف خاصة بالمتعاملين:

- تقديم الخدمات البنكية.
- توفير التمويل للمستثمرين.
- توفير الأمان للمودعين.

#### ت- أهداف داخلية:

- تنمية الموارد البشرية.
- تحقيق معدل النمو.
- الانتشار الجغرافي.

### ثانيا: الشبايك ( النوافذ ) الإسلامية

سنحاول استعراض كل الجوانب الخاصة بالنوافذ الإسلامية من ناحية مفهومها نشأتها وأسباب نشأتها وخصائصها.

### 1- مفهوم النوافذ الإسلامية

تعددت التعاريف حول مفهوم النوافذ الإسلامية، وعليه سنحاول استعراض أهمها:

<sup>1</sup> - عبد العزيز ميلودي، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص39.

<sup>2</sup> - حربي محمد عريقات، سعيدة جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية. مدخل حديث، دار وائل، ط1، 2010، ص121.



**تعريف 01:** تعرف بأنها الفروع التي تنتمي إلى البنوك التجارية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقاً لإحكام الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

**تعريف 02:** تعرف بأنها وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية<sup>2</sup>.

**تعريف 03:** تعرف بأنها إدارات مستقلة داخل مؤسسات الصيرفة التقليدية ذات هيئات شرعية تقوم بإجازة منتجاتها ومراقبتها<sup>3</sup>.

من خلال ما سبق يمكن صياغة تعريف شامل للنوافذ الإسلامية " هي الفروع التي تنشئها المصارف الربوية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية".

## 2- نشأة النوافذ الإسلامية

إن فكرة إنشاء فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التجارية تعود إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض البنوك التجارية بالتصدي لهذه البنوك ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التجارية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية<sup>4</sup>. إلا إن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية. عندما قررت بعض البنوك التجارية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

<sup>1</sup> - حسين حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية. مجلة الاقتصاد الإسلامية، بنك دبي الإسلامي، العدد 240، الإمارات، 2001، ص 33.

<sup>2</sup> - فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي. طعة تمهيدية، ص 9.

<sup>3</sup> - لاجم الناصر، النوافذ الإسلامية أم المصارف الإسلامية. مقال منشور في الصفحة الاقتصادية من صحيفة الشرق الأوسط، ص 20.

<sup>4</sup> - عبد اللطيف جناحي، استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها. بحوث مختار من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، ط 1، 1408هـ/1987م، ص 227.

وقد كان مصرف مصر في طليعة المصارف الربوية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية إسلامية حيث قام مصرف مصر عام 1980م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم " فرع الحسين للمعاملات الإسلامية"<sup>1</sup>.

وقد أدى تشجيع البنك المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من البنوك التجارية هناك إلى إنشاء فروع متخصصة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد النوافذ والفروع الإسلامية التي تم ترخيص بإنشائها خلال عامي 1980/1981م إلى 35 فرعاً تتبع عدداً من البنوك التقليدية كمصرف مصر ومصرف التجارة والتنمية ومصرف التنمية الوطني ومصرف النيل وغيرها، كما اتخذت بعض البنوك قراراً بإنشاء نوافذ للخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعها التقليدية التي ستنشئها في المستقبل<sup>2</sup>.

وفي المملكة العربية السعودية يأتي البنك الأهلي التجاري السعودي في مقدمة البنوك التقليدية بالسعودية التي نشطت في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، ففي عام 1987م تم إنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق الأهلي للمتاجرة في السلع العالمية وفق صيغة البيع بالمراجحة، ثم تلي ذلك قيام البنك بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام عام 1992م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 200 فرعاً إسلامية في منتصف عام 2005م موزعة على مختلف مدن المملكة.

وعلى اثر النجاح الذي حققه البنك الأهلي في هذا المجال سارعت كافة البنوك التقليدية بالسعودية إلى تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية سواء من خلال فروع وإدارات متخصصة أو من خلال منتجات مصرفية تقدم جنباً إلى جنب المنتجات التقليدية أو تكوين وإدارة محافظ وصناديق استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

### 3- أسباب ظهور النوافذ الإسلامية:

لقد تعددت الآراء حول أسباب نشأة المصارف والنوافذ الإسلامية تخرج من مشكلة واحدة، وهي تجنب التعامل بأسعار الفائدة الربوية أخذاً وعطاءً في المعاملات المالية.

<sup>1</sup> - فهد الشريف، مرجع سابق، ص 10.

<sup>2</sup> - سمير مصطفى متولي، فروع المعاملات الإسلامية ما لها وما عليها. مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر العدد 40، ربيع الثاني 1404هـ / 1984م، ص 21.

ومن أهم أسباب نشأة النوافذ الإسلامية هي<sup>1</sup>:

- رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.
  - تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تخرج من التعامل مع البنوك التقليدية.
  - حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم البنك عن هذا الميدان الجديد.
  - الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.
- 4- أهداف النوافذ الإسلامية:

يمكن إجمال أهم الأهداف لإقامة هذه الفروع والنوافذ، كما يبينها الكثير من الباحثين فيما يأتي:

- استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية.
- توسيع قاعدة المشاركة فالإقتصاد.
- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.
- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي.

### المطلب الثاني: منتجات التمويل الإسلامي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أدوات التمويل الإسلامية

أولاً: المراجعة للأمر بالشراء:

هي قيام من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من الطرف الآخر (البنك الإسلامي مثلاً) بأن يشتري سلعة معينة ويعدده بان يشتريها منه بربح معين. ويسمى من يريد السلعة بالأمر بالشراء أما الطرف الآخر (البنك الإسلامي) فيسمى المأمور بالشراء أو البائع<sup>2</sup>.

خطوات إجراء بيع المراجعة للأمر بالشراء

وتتمثل الخطوات فيما يلي<sup>3</sup>:

- تقدم العميل وطلبه من المصرف شراء سلعة موصوفة.

<sup>1</sup> - أحمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية. مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص76.

<sup>2</sup> - محمود الوادي، حسين سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات. دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان ط01 2007-1427 ص130.

<sup>3</sup> - جعفر بن عبد الرحمن قصاص، بيع المراجعة للأمر بالشراء. 1432هـ ، ص09 .

- قبول المصرف شراء السلعة وتوفيرها للعميل.
- وعد العميل بشراء السلعة الموصوفة من المصرف بعد تملكه لها.
- وعد المصرف بيع السلعة الموصوفة للعميل.
- شراء المصرف السلعة الموصوفة نقدا.
- بيع المصرف للسلعة الموصوفة على العميل بأجل مع الزيادة ربح متفق عليها مسبقا.

#### ثانيا: الإجارة المنتهية بالتملك:

هي عقد بين طرفين يؤجر فيه احدهما لأخر سلعة معينة مقابل أجره معينة يدفعها المستأجر على أقساط خلال مدة محددة، تنتقل بعدها ملكية السلعة للمستأجر عند سداده لأخر قسط بعقد جديد<sup>1</sup>. ولها عدة صور منها:

- الصورة الأولى: أن يصاغ العقد على انه عقد إيجار ينتهي بتملك الشيء المؤجر إذا رغب المستأجر في ذلك مقابل ثمن يتمثل في المبالغ التي تدفع أقساط إيجار لهذا الشيء المؤجر خلال المدة المحددة.
- الصورة الثانية: أن يصاغ العقد على انه عقد إجارة على أن يكون الثمن المحدد لبيع السلعة ثمنا رمزيا وحقيقيا.
- الصورة الثالثة: اقتران الإيجار بالوعد بالبيع.
- الصورة الرابعة: اقتران الإيجار بالوعد بالهبة.
- الصورة الخامسة: مدة الإيجار لفترة أخرى.

#### ثالثا: الاستصناع الموازي:

الاستصناع الموازي هو الذي يتم بين المؤسسة المالية في عقد الاستصناع (الأصلي) الأول بصفة كونها بائعا، وبين صانع آخر يتولى صنع الشيء بمواصفات مشابهة للمصنوع المتفق عليه في العقد الأول بصفة كونها المؤسسة المالية مستصنعا من الباطن ويتولى صنع الشيء بمقتضى الاستصناع الموازي، دون أن يكون هناك أي ارتباط بين العقدين فلا توجد علاقة حقوقية أو مالية بين المشتري النهائي الفعلي وبين الصانع البائع الفعلي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الكريم عبد الجواد عجم، المقاصد الشرعية من عقد الإجارة المنتهية بالتملك كعقد مطبق في المصارف الإسلامية. أطروحة

سنة أولى ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، ص16.

<sup>2</sup> - عبد الكريم أحمد قندوز، عقود التمويل الإسلامي دراسات حالة. صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2019، ص80.

#### رابعاً: المشاركة:

تعني المشاركة في اللغة الاختلاط والامتزاج، وجاء لسان العرب أن الشركة تعني مخالطة الشريك ينفي الرأس المال. وتعني في الاصطلاح عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في الرأس المال للقيام بأعمال وأنشطة محددة، ولا يشترط المساواة في الحصص الأموال بين الشركاء أو المساواة في العمل أو المسؤوليات تجاه الشركة<sup>1</sup>.

#### خامساً: المضاربة:

المضاربة هي عقد على المشاركة في الإبحار بينما لكل رأس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسبة المتفق عليها، أما الخسارة إذا وقعت فيتحملها رب المال وحده ويخسر المضارب جهده وعمله<sup>2</sup>.

#### المطلب الثالث: منتجات الادخار الإسلامي

سنتطرق في المطلب إلى مفهوم الادخار وأنواع المنتجات الادخارية التي تقدمها النوافذ الإسلامية.

#### أولاً: تعريف الادخار:

يعرف الادخار بأنه "الفرق بين الدخل والاستهلاك. أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، مع العلم أن الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار ذلك لأن جزءاً جزء منه ربما يكتنر كما هو الحال في الدول النامية<sup>3</sup>.

ويعرف الادخار في الاقتصاد الإسلامي بأنه الفرق بين ما يحصل عليه الفرد من دخل وما يلزم إنفاقه على الاستهلاك الخاص<sup>4</sup>.

#### ثانياً: أنواع الادخار الإسلامي:

ينقسم الادخار الإسلامي إلى ثلاثة أنواع هي:

<sup>1</sup> - محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 223-224.

<sup>2</sup> - عبد الكريم احمد قندوز، إعادة هندسة التمويل المصرفي الإسلامي لصالح محدوددي الدخل والفقراء. مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، ع32، 32، 2015م، ص 25.

<sup>3</sup> - حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد ( التحليل الكلي). دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص 131.

<sup>4</sup> - رفعت العوضي، الادخار في الاقتصاد الإسلامي. بدون سنة نشر، ص 96.

- ادخار رأس مال الإنتاج: وهو ذلك الجزء من الدخل الذي يستخدم في النشاط الاقتصادي إنتاجي المباشر، من أجل الحصول على دخل في المستقبل، فقد يلجأ النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تكوين هذا النوع من الادخار من خلال إلزام الأفراد، بتكوين رأسمال إنتاجي والبعد أيضا عن الاكتناز.<sup>1</sup>
- ادخار رأس المال الاجتماعي: ويقصد به التحويلات التي تتم من الفرد الغني إلى ذوي الحاجة.<sup>2</sup> وتنقسم هذه التحويلات إلى قسمين: تحويلات إلزامية كالزكاة ونفقة الأقارب الواجبة تحويلات غير إلزامية مثل صدقة التطوع.
- ادخار رأس مال الشخص العام: ويعني المال الذي يوضع في يد الدولة ابتداء، ولا يسمح فيه بالملكية الخاصة، و الموارد التي تحول من الأغنياء إلى المسلمين، ومن أمثلة هذا النوع من الادخار الموارد التي تحول بواسطة مبدأ التوظيف ومبدأ الضمان الاجتماعي، وتحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع بصفة عامة، من خلال وظيفة الملكية العامة.<sup>3</sup>

#### ثالثا: المنتجات الادخارية:

- الحساب الجاري: أو ما يسمى ودائع تحت الطلب ويقصد بها الحسابات التي يقوم أصحابها بفتحها في البنك لإيداع أموالهم لغرض الحفظ والصون، أو لأغراض التعامل اليومي والتجاري، دون الاضطرار إلى حمل النقود او هو ذلك التعامل المخصوص بين البنك والعميل، نتيجة إيداع العميل مبلغ من المال في خزانة البنك او فتح اعتماد من البنك بمبلغ معين يسحب منه تبعا بمجرد الطلب.<sup>4</sup>
  - حسابات التوفير: وتسمى أيضا حسابات الادخار، والهدف الأساسي من هذه الحسابات هو تقوية الوعي الادخاري لدى الأفراد ذوي الدخل المحدود، حيث ترسخ السلوك الادخاري لديهم والتخطيط للمستقبل، هذا فضلا عن استخدام هذه الموارد من طرف البنك في تغطية جزء من احتياجات تمويل الاستثمارات.
- وعلى خلاف الحسابات الجارية تمنح البنوك في الغالب عائدا على هذا النوع من الحسابات باعتبارها موارد شبه ثابتة، تحفيزا لأصحابها على مزيد من الادخار.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - أحمد بيلى إبراهيم، إستراتيجية تكوين رأس المال الاقتصادي الإسلامي. مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 1988 ص 23.

<sup>2</sup> - رفعت العوضي، مرجع سابق. ص 81.

<sup>3</sup> محمود الخطيب، من مبادئ الاقتصاد الإسلامي. دار عمار للنشر والتوزيع، الرياض، 1989، ص 38.

<sup>4</sup> - عبد الرزاق رحيم جدي، المصارف الإسلامية بين النظرية وتطبيق. دار أسامة، الأردن، ط01، سنة 1998، ص 258-259.

<sup>5</sup> - رحيم حسين، العمليات البنكية وتمويل المؤسسات. محاضرات في مقياس العمليات البنكية وتمويل المؤسسات

جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2020/2019م، ص3.

وتنقسم حسابات التوفير في البنوك الإسلامية إلى نوعين:

- حساب التوفير مع التفويض بالاستثمار: ويتحصل بمقتضاه المودع على ربح نتيجة المضاربة التي يقوم بها البنك.

- حسابات التوفير دون التفويض بالاستثمار: ولا يتحصل في هذه الحالة المودع على أي أرباح وتأخذ شكل حسابات جارية.

وهناك من قسم الوديعة الادخارية إلى<sup>1</sup>:

- الجزء القابل للسحب النقدي.

- الجزء المتبقي من الوديعة لغايات الاستثمار العام.

---

<sup>1</sup> - محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 195.

## المبحث الثاني: متطلبات وآليات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الأنظمة المصرفية

من السبل والمقترحات التي يمكن أن تعزز من نمو الصيرفة الإسلامية بالجزائر، هي الترخيص للمصارف التقليدية العاملة بالسوق المصرفية الجزائرية بفتح نوافذ التمويل الإسلامي. وهذا ما حدث فعلا حيث أصدر بنك الجزائر النظام 18-02 المؤرخ في 26 صفر 1440هـ الموافق ل4 نوفمبر 2018م والذي يتضمن العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

### المطلب الأول: متطلبات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الأنظمة المصرفية.

نظرا للدور والأهمية الكبيرة التي تلعبها الصيرفة الإسلامية في تعزيز تمويل المؤسسات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتطلب من السلطات المالية والمصرفية توفير جملة من المتطلبات لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر<sup>1</sup>.

#### أولاً: تأهيل العنصر البشري.

- 1- تأهيل الكفاءات الموجودة وتدريبها ودفعها للعمل على تطوير هذه الصناعة.
- 2- إنشاء مركز تعليمي وتدريب متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعادة تدريب وتخرج الإطار المصرفية المؤهلة.
- 3- قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء مراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا داخل البنك.

#### ثانياً: الاهتمام بجانب الإبداع والابتكار.

- 1- لا بد من هذه الصناعة الإسلامية أن تنتقل من طور المحاكاة والتقليد إلى مرحلة الإبداع والتطوير.
- 2- قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية، وتدعيم الابتكار المالي.

#### ثالثاً: التكيف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر.

- 1- تكيف القوانين الحالية مع نموذج المصارف الإسلامية، بحيث تكون أعمالها محكومة بقوانين وتشريعات محددة صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة.

<sup>1</sup>عوادي مصطفى، المنتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 07/06 ديسمبر 2017، ص13-14-15.



2- إن سن القانون المصرفي خاص بالبنوك الإسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر إيجاد مجموعة من الإجراءات.

3- وضع الإطار القانوني للمنتجات المصرفية والمالية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية والبورصة.

رابعاً: تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية.

1- العمل على تأسيس الهيئات المحلية الداعمة حيث أن إنشاء مؤسسات البنية التحتية ضروري جداً، وذلك لمساعدة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على الارتقاء بمستوى الشفافية ومعايير حسن الإدارة في عملها.

2- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، والتي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية وهذا مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية عالمياً من جهة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى.

المطلب الثاني: آليات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في نظام المصرفي الجزائري.

على ضوء ما جاء في القانون 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، وبعد الاطلاع على ما جاء في نص القانون، يمكن إبراز أهم النقاط التي جاء بها.

أولاً: التعريف بالقانون 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 وأهدافه

1- التعريف:

أصدر بنك الجزائر في العدد 16 من الجريدة الرسمية خمسة أنظمة جديدة من بينها النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، الذي حدد من خلاله قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، أو يمكن القول أنه قانون جاء لإعطاء الضوء الأخضر للبنوك التقليدية من أجل القيام بالعمليات المصرفية الإسلامية داخل فروعه<sup>1</sup>.

2- الهدف منه:

حسب المادة الأولى من نص القانون فإنه يهدف إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية" التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 73 الصادرة في 2018، ص 20.

بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية<sup>1</sup>.

### ثانيا: مراحل منح الاعتماد

حسب ما جاء في المواد (3،4،5) من نص القانون يتعين على المصرف المعتمد الناشط أو المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة، عرض منتجات مالية إسلامية، تقديم معلومات دعما لطلب الترخيص المسبق الموجه إلى بنك الجزائر<sup>2</sup>:

- بطاقة وصفية للمنتوج.
  - رأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 08-11 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر 2011 والمذكور أعلاه.
  - الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لـ "شباك المالية التشاركية" عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة طبقا لأحكام المواد 5 و6 و7 وهي:
  - يجب أن تكون النافذة الإسلامية مستقلة ماليا عن الدوائر والفروع الأخرى للمصرف والمؤسسة المالية.
  - ضمان استقلالية النوافذ الإسلامية وذلك من خلال تنظيم مدروس ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك.
  - في حالة تعدد النوافذ الإسلامية ضمن نفس المصرف المعتمد أو نفس المؤسسة المالية المعتمدة، يجب التعامل مع هذه النوافذ ككيان واحد.
  - يتم إعداد بيان مالي مجمع ويدرج كملحق بالبيانات المالية التي تنشر من طرف المصرف المعتمد أو المؤسسة المالية المعنية.
- بعد لحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة، كما عليها أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم.
- كما يجب على المصارف إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم.

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة الأولى. العدد 73 الصادرة في 9 ديسمبر 2018، ص 21.

<sup>2</sup> - الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 3،4،5،6،7،8، العدد 73 الصادرة في 9 ديسمبر 2018، ص 21،22.

### المبحث الثالث: تجارب دولية لاعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الأنظمة المصرفية

أصبحت الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية الدولية والأطراف الفاعلة في النظام المالي ويعود ذلك إلى النمو الهائل الذي شهدته هذه الظاهرة اثر الطفرة النفطية التي اكتسحت المنطقة الإسلامية والخليجية خصوصا تزامنا مع صعود الصحوة الإسلامية على صعيد عالمي واسع وتزايد الطلب على المعاملات المالية التي تراعي القيم والأخلاق وأحكام الشريعة الإسلامية.

#### المطلب الأول: التجربة البريطانية

ومن بين الدول الأوروبية التي سارعت إلى تبني فكرة إنشاء نوافذ إسلامية: فرنسا(2009) سويسرا (2010)، إسبانيا (2008)، فيما أعلنت مؤخرا كل من هولندا بلجيكا وإيطاليا عن انضمامها لقافلة الدول المهتمة بالتمويل الإسلامي.

أما بالنسبة لبريطانيا فكانت السباق لفتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية فبدأت في سبتمبر 2004.

تضافرت في هذه التجربة جملة من العوامل المساعدة التي جعلت من بريطانيا رائدة بحق هذا المجال على الصعيد الأوروبي وتطلع إلى أن تتحول في السنوات القليلة القادمة إلى أن تصبح مركزا عالميا في المالية والصيرفة الإسلامية، وفي مقدمة هذه العوامل توفر الإرادة السياسية الداعمة لهذا التوجه وانخراطها العملي بكل شجاعة وحماس لإنجاح هذا المشروع الاستراتيجي بالنسبة لبريطانيا في ظل التحولات التي يشهدها محيطها الإقليمي والدولي ووضعه في قائمة الأولويات السياسية التي تخوضها<sup>1</sup>.

وفي هذا الاتجاه أقدمت السلطات البريطانية على حث بنوكها ومؤسساتها المالية على اقتحام هذه التجربة محليا ودوليا من خلال فتح نوافذ إسلامية في كبرى البنوك البريطانية والسماح لأول بنك إسلامي بريطاني بالعمل في مجال التجزئة المصرفية بالتزامن مع فتح فروع إسلامية في المشرق العربي والبلدان الإسلامية التي تشهد نموا ملحوظا للمالية الإسلامية، وعلى الرغم من وجود خدمات مصرفية إسلامية في لندن منذ 30 عاما لم تبرز البنوك الإسلامية على الساحة البريطانية بشكل ملحوظ إلا أخيرا

<sup>1</sup> -محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات، والآفاق. بحث مقدم للدورة التاسعة عشر للمجلس - إسطنبول، رجب 1430هـ/ يوليو 2009م. ص18.

عندما سنت الحكومة تشريعات تقنن الخدمات التي تتفق مع أحكام الشريعة وسعت إلى الترويج للندن كمرکز للتمويل الإسلامي في الغرب<sup>1</sup>.

وبذلك تأتي بريطانيا في مقدمة الدول الأوروبية التي تطبق خدمات مصرفية إسلامية حيث يوجد بها نحو 100 ألف شركة إسلامية، والعديد منها تعمل بانتظام أو تستقبل مدفوعات دولية عبر 250 مصرفاً إسلامياً في أنحاء العالم وتحتل المركز الثامن بين دول العالم في مجال التمويل الإسلامي، وهي أكبر مركز للخدمات المصرفية الإسلامية في غرب أوروبا، ويوجد بها 22 مصرفاً تقدم هذا النوع من الخدمات منها 5 مؤسسات لا تتعامل إلا في خدمات تتفق مع أحكام الشريعة وهي بنك لندن والشرق الأوسط وبيت التمويل الأوروبي وبنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي (EIIB) وبنك جيتهاوس (Gatehouse Bank) التابع لبيت الأوراق المالية الإسلامية الكويتي، والبنك الإسلامي البريطاني (IBB) الذي انشأ حديثاً سنة 2004.

بالإضافة إلى هذه البنوك هناك مجموعة من المؤسسات المالية البريطانية الأخرى التي تقدم خدمات مالية إسلامية مثل البنك الأهلي المتحد وأمانة فاينانس الإسلامي Amanah Finance التابع لبنك HSBC الإسلامي ومؤسسة البراق التابع لبنك ABC. وهناك توقعات بأن يتضاعف عدد البنوك الإسلامية في غضون السنوات الخمس القادمة بسبب تزايد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية.

وأكدت دراسة قام بها بنك Lloyds TSB البريطاني إن ثلاثة أرباع المسلمين في بريطانيا يرغبون في التمويل الإسلامي، وتوقعت أن يبلغ حجم التمويل الإسلامي نحو تريليون دولار بحلول 2010 بمقارنة بـ 500 مليار دولار حالياً.

وتجدر الملاحظة في هذا الصدد أن الاهتمام الأوروبي بالتمويل الإسلامي ليس محصوراً بالمسلمين فقط حيث سجلت إصدارات الصكوك مثلاً قفزة هائلة في الفترة الأخير مع دخول المزيد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لهذا المجال الاستثماري.

وحققت نمواً هائلاً بلغ نسبة 65% وصولاً إلى 75 مليار دولار على شكل إصدارات جديدة جارية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> -معراج هواري، آدم حديدي، تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية. بالإشارة إلى التجربة البريطانية والفرنسية مجلّة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الأول، الجزائر، ص 112.

<sup>2</sup> - محمد النوري، مرجع سابق، ص 19، 20، 21.

## المطلب الثاني: تجربة الأردن

تأسس البنك بموجب قانون خاص نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 1/4/1978. تم تسجيله كشركة مساهمة عامة بتاريخ 28/11/1978. باشر أعماله في الربع الأخير من عام 1979، كأول مصرف إسلامي في الساحة الأردنية، اعتباراً من 2/8/2000، تم إلغاء قانون البنك الخاص واستبداله بفصل خاص للبنوك الإسلامية في القانون البنوك بدأ برأسمالية مقداره أربعة ملايين دينار ويبلغ رأسماله حالياً (100) مليون ديناراً.

بدأ البنك في عام 1996 بإدخال بطاقة الماستر كارد، في عام 1998 و أصدر البنك بطاقة الفيزا، كما تمت المشاركة مع مجموعة من البنوك الأردنية وشركة الفيزا الدولية بتأسيس شركة (الفيزا الأردن) وخلال عام 2000 أصدر البنك بطاقة فيزا الكتروني وفي عام 2006 أصدر البنك فيزا إلكترون الذكية المطورة بخاصية (vsdc) وكان أول مصرف في الأردن يقوم بطباعة (chip) من قبل كوادره (in house) على بطاقة الفيزا. في نهاية عام 2009، بلغ عدد القوائم للبطاقات العامة حوالي (267) ألف بطاقة.

ومع مطلع عام 2008، استحدث البنك جوائز لتوزيعها على مستخدمي البطاقات المصرفية وذلك بتقديم نسبة من قيمة المشتريات الشهرية للعميل<sup>1</sup>.

تقتضي رسالة البنك نشر التطبيقات الإسلامية في مجال الأعمال وذلك من خلال توجه جزء من استثماراته إلى رؤوس أموال الشركات الوطنية التي لا يشتمل نشاطها الرئيسي على مخالفة شرعية، وتنتج سلعا وخدمات ذات نفع عام للمجتمع والاقتصاد الوطني، في نهاية عام 2009، بلغ عدد الشركات المستثمر في رؤوس أموالها من أموال الاستثمار المشترك ومن أموال المحافظ الاستثمارية ومن الأموال الذاتية للبنك (45) شركة، وبلغ مجموع الاستثمار في رؤوس أموالها حوالي (129.2) مليون دينار وقد تأسس تحول عدد من هذه الشركات اللازم التام في جميع تعاملاتها ومعاملاتها بأحكام التشريعية الإسلامية إلغاء، وذلك بموجب نصوص مثبتة في عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية، ومنها شركات: المدارس العمرية، التامين الإسلامية، والعربية لصناعة المواسير معدنية، والكوابل الوطنية، وجامعة البترا.

<sup>1</sup> - موسى شحادة، تجارب مؤسسات التمويل الإسلامي (تجربة البنك الإسلامي الأردني). ملتقى الاستثمار والتمويل الإسلامي في الشرق الأوسط المنعقد في مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات، البحر الميت 2-3/03/2010.

حصل من (dinar stander) ومن (dar al-istihmar) في بداية عام 2010 على جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية من حيث مقاصد الشريعة /السياسات الاستثمارية وعلى جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية من حيث مقاصد الشريعة/المسؤولية الاجتماعية.

منحت مجلة (world finance) نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام للبنك على جائزة أفضل شخصية مصرفية في الأردن لعام 2009، تقديرا للمساهمة الفاعلة والتميزة في القطاع المصرفي الأردني خلال ثلاثة عقود وتحقيق إضافات ملموسة على الأداء والمنتجات ومواجهة التحديات التي واجهت عمل البنك، والاستدامة واستمرارية النمو مع الكفاءة والإلزام برسالة البنك، والرؤية الطموحة حتى وصل البنك الإسلامي الأردني إلى درجات عالية من التقدم والنجاح وذلك حسب التقرير الصادر عن المجلة<sup>1</sup>.

يحرص البنك على وصول خدماته المميزة إلى مختلف التجمعات السكانية والاقتصادية بيسر وسهولة، مراعيًا في ذلك الاعتبارات الاجتماعية بجانب مراعاته المالية.

تطورت شبكة تفرع البنك إلى أن أصبحت تتشكل من 59 فرعًا و12 مكتبا مصرفيا ومن مقرر في عام 2010 افتتاح فرع و3 مكاتب جديدة، وكذلك تحويل مكاتبين إلى فرعين، وبذلك تصبح شبكة تفرع البنك تتشكل من 62 فرع و13 مكتبا.

ساير عدد الموظفين التطور الذي شهده البنك إلى أن بلغ هذا العدد 1755 بنهاية عام 2009 منهم 79.1% ذكور و20.9% إناث.

### المطلب الثالث: التجربة الماليزية

#### أولاً: تطورو نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا

بدأ الحديث عن البنوك الإسلامية في ماليزيا عام 1963، عندما بدأ الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها (تأبون حجي) تهتم بادخار المال والاستثمار في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية لا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية، وبعد نجاحها النموذج للادخار الإسلامي برزت ندوات ومؤتمرات أهمها

<sup>1</sup> -موسى شحادة، مرجع سابق ، -3/03/2010 .

كانت ندوة البروفيسور (أنجوك عزيز) بعنوان "تطوير الاقتصاد وفق آلية الحجاج" وبعدها بدأ الاهتمام الحكومي بعمل البنوك الإسلامية<sup>1</sup>.

لقد أصدرت الحكومة الماليزية قانون البنوك الإسلامية عام 1982 والذي يشمل تأسيسها وعملها والإشراف عليها من طرف البنك المركزي الماليزي بشكل يماثل البنوك التجارية مع الأخذ بمبادئ النشاط الإسلامي وبقاء النظام التجاري كنظام أصل وهو ما سمح بالتعايش بين النظامين التجاري والإسلامي وموازاة مع التوجه نحو إقامة نظام تجاري لا ربوي سعت الحكومة الماليزية إلى إصدار قانون وتنظيمات تسمح للبنوك والمؤسسات المالية بفتح نوافذ لتقديم خدمات إسلامية إلى جانب الخدمات التجارية.

### ثانيا: تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية- البنك بومييترا الماليزي-

أظهرت تجربة ماليزيا في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نافذة إسلامية في بنك بومييترا التجاري نتائج إيجابية ولم يقتصر هذا النجاح على بنك بومييترا فقط بل شمل كل البنوك الماليزية التجارية التي اعتمدت العمل من خلال فتح النوافذ الإسلامية حيث حققت نموا جيدا ظهر جليا في حجم الودائع، وإجمالي الأصول وحجم التمويل حيث بلغت حصتها من السوق ما مقداره 22% وهو رقم يتجاوز المستهدف تحقيقه سنة 2010 في خطة التمويل الشاملة لقطاع البنوك الإسلامية في ماليزيا والمقدرة بـ 20% ، وبنهاية مارس 2013 وصلت أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا حوالي 400 بليون رنجيت ماليزي مقارنة بـ حوالي 132 بليون رنجيت ماليزي عام 2006 وزيادة قدها حوالي 2.3% وبمعدل نمو يقدر بحوالي 20% سنويا.

أما بالنسبة لإجمالي الودائع لدى البنوك الإسلامية في ماليزيا في أبريل 2013 بلغ حوالي 314 بليون رنجيت ماليزي وهو ما يمثل 21% من إجمالي ودايع جميع البنوك الإسلامية في تلك الفترة مقارنة بإجمالي ودايع قدره 99 بليون رنجيت ماليزي ونسبة 12% من إجمالي ودايع لدى البنوك الإسلامية في 2006 وهو ما يؤكد مدى توسع في تحول إلى البنكية الإسلامية في هذا البلد وما تحضي به من دعم وقبول وتتركز النسبة الكبرى من الودائع البنوك الإسلامية في أربع أنواع من الحسابات وهي ودايع الاستثمار العامة بنسبة 30% تقريبا وودائع تحت الطلب بنسبة 17%، ودايع الاستثمار الخاصة بنسبة 9%، ودايع الادخار الجارية بنسبة 9%<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - سليمان عبد الله ناصر، مؤتمر المصارف الإسلامية في اليمن تجربة ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية، مجلة نيوز اليمنية 2010/03/22، ص01.

<sup>2</sup> - عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1427هـ ص 32-33.

## خلاصة الفصل

من خلال ما سبق تم التوصل إلى أن المصارف الإسلامية ظهرت نتيجة لتلبية رغبة وحاجة المجتمعات الإسلامية، التي تجد صيغة التعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا ومن دون استخدام سعر الفائدة عكس المصارف التقليدية التي بكونها تتعامل بالفائدة أو الربا التي حرمها الله تعالى، كما عرفنا أن المصارف الإسلامية هي مؤسسة مالية مصرفية كغيرها من المصارف تقوم بمختلف الأنشطة والأعمال من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقوم بها المصارف التقليدية (العادية) شرط أن تلتزم هذه المعاملات لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ونظرا لأهمية المصارف الإسلامية والنجاحات التي حققتها فإنها تسعى لتقديم أفضل الخدمات لتحسيد القيم الإسلامية، فكان من الضروري تقديم المتطلبات اللازمة لاعتماد الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية والاهتمام بجودة الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية والحفاظ على الاستمرارية.



# الفصل الثاني

## الإطار التطبيقي للدراسة

## تمهيد

توصلنا في الجانب النظري إلى إن المصارف الإسلامية لم تظهر في الدول الإسلامية فقط بل في جميع دول العالم، ولكي تستمر في هذا النجاح يجب عليها أن تسعى دائما إلى تحقيق ما هو أفضل، حيث فرضت خدماتها ومنتجاتها في السوق المصرفية معتمدة في ذلك على عدة صيغ التمويل والادخار الخاضعة لإحكام الشريعة الإسلامية.

حيث تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية أو ما يعرف بالشبايك الإسلامية لتقديم مختلف الخدمات والمنتجات على مستوى هذه الفروع، وهو ليس بالأمر الهين أو السهل كما يعتقد البعض، خاصة إن كان التعامل على المستوى الميداني كما هو الحال في هذا الفصل، صحيح هذا النوع من الدراسات يحمل الكثير من الفضول والمتعة لكنه في نفس الوقت مليء بالصعوبات على مستوى الدراسة.

حاولنا من خلال هذا الفصل التقرب من بنك البركة وبنك السلام وبعض الشبايك الإسلامية قصد أن نقوم بدراسة شاملة.

ومن أجل الإمام بكل حيثيات هذه الدراسة في الجزء التطبيقي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر
- المبحث الثاني: تجربة اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر

## المبحث الأول: اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر

عرفت المالية الإسلامية تطورا ملحوظا في أنحاء العالم وقد أثبتت جدارتها كأسلوب من أساليب التمويل حتى في الدول غير الإسلامية، وتعتبر الجزائر في الواقع من السابقين في هذا المجال من خلال تأسيس بنك البركة سنة "1991" كأول مصرف إسلامي يطرح منتجات مالية إسلامية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، ثم يليه مصرف السلام سنة "2008" وبعض الشبايك الإسلامية.

### المطلب الأول: اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في إطار نظام الصيرفة الإسلامية 20/02.

في هذا المطلب سوف نتطرق لقراءة النظام 02/20 المحدد لعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر وطرح جملة من الاقتراحات العلمية والعملية لسد ما نقص منه بعد ما تطرقنا إلى تعريفه وأهدافه ومراحل منح الاعتماد في الجزء النظري.

#### أولاً: على مستوى البنك المركزي:

هناك العديد من النقاط التي تمس البنك المركزي وآلية عمله، تجاهلها النظام رقم 02/20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقاعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والتي يمكن جعلها في حدود علمنا إلى ما يلي:

- على الدولة الجزائرية إدخال تعديلات في قانون النقد والقرض بما يتمشى مع انفتاحها على الصيرفة الإسلامية<sup>1</sup>.
- إيجاد بنك مركزي إسلامي أو بنك إسلامي مزدوج أو حتى بنك مركزي تقليدي، لكن يكون مرنا من أجل علاقة تمكن البنوك الإسلامية والشبايك التشاركية في البنوك التجارية الربوية من تحقيق أهدافها التي تتمشى مع النظام الاقتصادي الإسلامي.
- العمل بأدوات السياسة النقدية الإسلامية التي تقوم على أساس تحريم الربا ومنع خلق النقود وتحقيق تنمية مستدامة بدل أدوات السياسة النقدية مرفوضة شرعا.
- اعتماد سياسة نقدية إسلامية تعمل على استقرار قيمة النقود، الحد من التضخم تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الوطني، تساهم في تطوير المؤسسات البنكية والمالية بما يخدم الاقتصاد الوطني وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> - فؤاد بن حدو، قراءة للنظام 02/20 المحدد لعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر. المركز الجامعي الشهيد أحمد زبانه، غليزان دولة الجزائر، ص61 من 134.

ثانيا: على مستوى شبائيك الصيرفة الإسلامية:

جاء في المادة 4 من هذا النظام أن العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية تخص فقط المنتجات التالية: المراجعة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، السلم، الاستصناع حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار<sup>1</sup>، بينما هناك منتجات وصيغ تمويلية إسلامية أخرى يمكن تقديمها للزبائن والتي هي على الشكل التالي<sup>2</sup>:

- من حيث الأعمال والخدمات البنكية: تأجير صناديق الأمانات أو الخزائن الحديدية والتعامل بالأوراق المالية، والبطاقات الائتمانية، والمتاجرة في العملات، وخطاب الضمان، والاعتماد المستندي.
- من حيث الصيغ التمويلية: المزارعة، والمساقاة، والمغارسة، وبيع الآجل، وبيع التقسيط، والجمالة والتوريد.
- إصدار الصكوك الاستثمارية الإسلامية: صكوك المقارضة، صكوك المشاركة وصكوك الوكالة بالاستثمار، وصكوك المزارعة، وصكوك المساقاة، صكوك المغارسة، وصكوك السلم، وصكوك الاستصناع، وصكوك الإجارة، وصكوك المراجعة، وصكوك البيع الآجل، وصكوك بيع بالتقسيط وصكوك التوريد.

#### المطلب الثاني: العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية

تمثل البنوك الإسلامية إحدى مكونات الجهاز البنكي للدولة، ينظمها قانون الدولة ويشرف عليها البنك المركزي، وتمثل فيما يلي:

أولاً: الاحتياطي الإجباري.

إن ودائع المضاربة والمشاركة لها طبيعة الإسهام في راس المال وهذا يتطلب مشاركة في المخاطرة فقد يرغب أصحاب هذه الودائع بالسحب قبل حلول أجلها ولمواجهة ذلك تحتفظ البنوك الإسلامية بنسبة من هذه الودائع في شكل أموال سائلة في خزانتها متبعة في ذلك ما تطبقه البنوك التقليدية والهدف في الأساس من هذه الاحتياطات هو:

- إيجاد ما يسمى بخط الدفاع الأول عن ودائع المتعاملين بضمان جزء من هذه الودائع.
- تنظيم السيولة المحلية وفقاً للأوضاع الاقتصادية المعالجة لأي مشكلة اقتصادية.

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، أنظمة عام 2020، النظام رقم 02/20 المحدد للعمليات البنكية والمورخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ص 4.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 62 من 134.

• إيجاد مورد حاضر للأموال السائلة في البنوك المركزي بهدف إعادة تمويل البنوك عند حاجتها للسيولة عن طريق تقديم تسهيلات الخصم وإعادة الخصم وتقديم القروض.

أما الودائع الاستثمار العام والمخصص تخضع لمبدأ الربح والخسارة وفق قواعد المضاربة المشتركة فهل يجوز أن يقطع البنك جزءا من هذه الودائع كاحتياطي يودعه في البنك المركزي؟<sup>1</sup>.

#### ثانيا: عمليات السوق المفتوحة

يرى اغلب المفكرين بأنه بسبب عدم وجود أدوات مالية بفائدة في نظام الإسلام النقدي وبالضبط السندات الحكومية وأذونات الخزانة بفائدة، ليتمكن استخدامها في السوق المفتوحة للتحكم في عرض النقود والطلب عليها، فلا يمكن استخدام هذه الأدوات أما الأدوات المالية التي تستند إلى المساهمة كألسهم، فلا يمكن استخدامها في هذه العملية لعدد من الأسباب أهمها:

• ليس مرغوبا للمصرف المركزي شراء وبيع أسهم شركات القطاع الخاص وغاية ما يمكن شراؤه وبيعه هو أسهم شركات القطاع العام.

• الوسائل المستندة إلى المساهمة لا يمكن أن يكون لها نفس العمق الذي للسندات الحكومية، كما أن عمليات السوق المفتوحة يمثل هذه الوسائل تؤثر تأثيرا كبيرا على أسعارها إن لم تستخدم في نطاق ضيق جدا، مما قد لا يحدث الأثر المطلوب ولا يكون مناسباً لأغراض السياسة النقدية.

• إن تغير أسعار الوسائل المستندة إلى المساهمة من خلال عمليات المصرف المركزي في السوق المفتوحة. قد تفيد أو تضر بلا ضرورة حملة أسهم الشركات التي تستخدم أسهمها لهذا الغرض، وهذا غير مرغوب فيه، لأن الهدف الأساسي لهذه العمليات هو زيادة خفض سيولة القطاع الخاص، وليس إدخال الظلم في السوق أسهمه.

بينما لا يرفض بعض المفكرين مثل ضياء الدين أحمد استعمال أداة السوق المفتوحة ويقترح إصدار أدوات أو أوراق ذات عائد متغير من طرف البنك المركزي بالنسبة لربحية في العمليات المتعلقة بهذه الأوراق<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011/2012، ص 30.

<sup>2</sup> - سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004/2005، ص 191.

### ثالثاً: نسبة السيولة المطلوبة

تعتبر نسبة السيولة المحددة للبنوك الإسلامية من أهم الإشكالات التي تواجه البنوك المركزية سواء من حيث تحديد هذه النسبة أو تحديد العناصر التي تحتسب بها حيث تلتزم البنوك الإسلامية واستناداً لما هو منصوص عليه في القوانين المصرفية الاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها في شكل سيولة نقدية، وقد تكون من الممكن الحفاظ على مطلب نسبة السيولة كأداة للسياسة النقدية في ظل النظام اللاربوي ولكن مع إجراء تغيير وحيد هو أن السندات المحتفظ بها في الأوراق المصارف، يجب أن لا تحمل فائدة إذ بعد إلغاء الفائدة، يطلب إلى المصارف أن تستبدل بما في حيازتها من سندات الحكومية وسندات أخرى معتمدة تحمل فائدة مثل تلك الأدوات المالية التي تسمح بها أحكام الشريعة الإسلامية وتوافق عليها الحكومة لغرض تلبية مطلب السيولة<sup>1</sup>.

### رابعاً: القرض الحسن

يمكن للبنك المركزي أن يؤدي دوره كملجأ أخير للإقراض بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر حين مواجهتها لأزمات السيولة كما يلي:

● في حالة تعرض البنك الإسلامي لمشكلة السيولة، يمكن للبنك المركزي أن يقدم له تسهيلات في شكل قروض حسنة مقابل امتيازات ينالها البنك المركزي كتنازل البنك الإسلامي عن الفوائد الناتجة عن نسبة الاحتياطي القانوني أو ما يفوقها من أموال مودعة (أحياناً) لدى الأول.

إنشاء صندوق مشترك يمكن للبنك المركزي أن يجمع فيه الموارد اللازمة لهذا الصندوق، ويتم ذلك من خلال فرض نسبة احتياطي خاص يسهم فيه كل بنك إسلامي بنسبة معينة يحددها البنك المركزي حسب حجم البنك، وتكون مهمة الأساسية لهذا الصندوق المشترك هي تمكين البنك المركزي من قيام بدور الملجأ الأخير للإقراض، أي مساندة البنوك الإسلامية في حالة تعرضها لأزمات مالية ويتم ذلك بصيغة القرض الحسن مع ضرورة التأكد من حقيقة ثغرة السيولة من حيث الحجم والتوقيت والأسباب وفي حالة انتهاء حالة العجز في السيولة يجب إرجاع القرض فوراً<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2007/2008، ص152.

<sup>2</sup> - سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطور الصيرفة الإسلامية. مجلة الباحث، العدد07، 2010/2009، ص312.

### المطلب الثالث: تنظيم البيئة الملائمة لعمل المصارف الإسلامية

تنشط لمصارف الإسلامية ضمن بيئة تمتاز بمتغيرات تؤثر تأثيرا مباشرا بعمل هذه المصارف، وعليه فإن هذه التأثيرات تشكل عائقا أمامها، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى المحيط الذي تعمل فيه المصارف الإسلامية وهي كما يلي<sup>1</sup>:

#### أولاً: البيئة القانونية

تعتبر الصيرفة الإسلامية بالجزائر غير مقننة الأمر الذي ينعكس على نقص في القانون المصرفي أين لا يعتبر المصرف الإسلامي مضارب اتجاه المودعين على عكس المصارف التقليدية، والازدواج الضريبي في القانون الجنائي خلال العمليات التجارية التي يقوم بها، بالإضافة إلى منع الملكية للمصارف الإسلامية لكونها تاجر لا يبيع حتى يشتري.

#### ثانياً: البيئة الاقتصادية

تعتبر البيئة الاقتصادية واسعة النطاق تتعدد عناصرها، خاصة مع تعدد السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة، سوف نركز فيها على السياسة النقدية المطبقة والأدوات الرقابية والإشرافية المستخدمة على المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر، ووضعية النظام المالي العالمي المرتبط للتعامل بالقروض الربوية ومشكلة الارتباط للتعامل بالفوائد الربوية، بالإضافة إلى النظام المحاسبي المحلي الذي يعتمد على المعايير المحاسبية الدولية، بدون الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن الهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية<sup>2</sup>.

#### ثالثاً: البيئة التنافسية

إن المصارف الإسلامية تواجه مجموعة من التحديات تحول بينها وبين تحسين أدائها وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستوى فعاليتها في مواجهة تهديدات العولمة المالية، وتنبع الحاجة إلى تأهيل المصارف الإسلامية في الجزائر من الحاجة إلى رفع تنافسيتها في ظل السياسات المتوجهة نحو الانفتاح المالي من جهة، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة من المصارف التقليدية العاملة بالجزائر من جهة أخرى.

#### رابعاً: البيئة الاجتماعية

إن عمل المصارف الإسلامية بقواعد شرعية ذات طابع ديني اجتماعي، أوجب عليها مواجهة مجموعة من العوامل الاجتماعية المعرقة لتحسين أداءها، فنذكر منها:

- عدم فهم كثير من المتعاملين للنموذج الإسلامي وسيطرة العقلية الربوية عليهم.
- عدم توفر الخلق والسلوك الإسلامي اللازم لتطبيق النموذج الإسلامي لدى النسبة الغالبة من المتعاملين.
- مشكلة المماطلة في تسديد الديون.

<sup>1</sup> - الجوزي جميلة، حدو علي، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 07 السنة 2016، ص 83، 85، 87.

<sup>2</sup> - مرجع سابق، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة. ص 84

## المبحث الثاني: تجربة اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر

قصد إسقاط الدراسة على الجانب التطبيقي قمنا باختيار مجموعة من البنوك الإسلامية منها بنك البركة الجزائري وبنك السلام، إلى جانب بعض النوافذ الإسلامية في الجزائر وما تقدمه من خدمات ومنتجات في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

### المطلب الأول: تجربة بنك البركة الجزائري

سننظر في هذا المطلب إلى مختلف الجوانب التي تتعلق بنشأة وتعريف بنك البركة الجزائري إضافة إلى الودائع والحسابات التي يقدمها.

#### أولاً- نشأة وأهداف بنك البركة الجزائري:

##### 1- نشأة بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20ماي 1991م برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991م.

أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين).

في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وذلك موافقاً مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

##### 2- أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:

مر البنك البركة بعدة المراحل نلخصها كما يلي<sup>2</sup>:

- 1991 تأسيس بنك البركة الجزائري.
- 1994 الاستقرار والتوازن المالي للبنك.
- 2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.
- 2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.
- 2006 زيادة رأسمال البنك إلى 2.5 مليار دينار جزائري.
- 2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.
- 2012 تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- 2016 الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.

<sup>1</sup> - [www.albaraka-bank.com/](http://www.albaraka-bank.com/)

<sup>2</sup> - بنك البركة الجزائري لمحة سريعة، 2018، ص03.



- 2017 زيادة ثلاثة لرأسمال البنك إلى 15مليار دينار جزائري.
- 2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي (global finance)، تصنيف مجلة.

● 2018 من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.

● 2018 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.

### 3- أهداف بنك البركة الجزائري:

- مساهمة البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق ربح خال من الربا من خلال استقطاب الأموال وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد والأخذ بعين الاعتبار القواعد الاستثمارية السليمة.
- تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار البنكي غير الربوي من أجل دفع عجلة التنمية.
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة والبحث عن منتجات بنكية جديدة.

### 4- الخدمات التي يقدمها بنك البركة الجزائري:

- حسابات الودائع تحت الطلب: تفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهي حسابات جارية بالدينار الجزائري، لتسيير شؤونهم التجارية والمالية بالإيداع والسحب كما يفتح البنك حسابات جارية بالعملة الصعبة لأغراض السياحة والتجارة.
- حسابات التوفير والادخار: تفتح للأشخاص الطبيعيين بحد أدنى من الرصيد لا يقل عن 2000دج ويمنح لصاحبها دفترا تسجل فيه عمليات السحب والإيداع، ويكافأ الحساب على الرصيد المتوسط السنوي بجزء من أرباح البنك.
- حسابات الاستثمار المخصص: هي حسابات تمكن أصحابها من استثمار أموالهم في مشروع أو عدة مشاريع يختارونها وتكون معروفة لديهم.
- حسابات الاستثمار المشتركة (غير مخصصة): تستثمر أموالها في مشاريع عامة ومشتركة، تتحصل حسابات الاستثمار على أرباح وفق نسب مشاعة يتفق عليها مسبقا، كما يقل رصيدها عن حد أدنى هو 10000دج.

## 5- منتجات الصيرفة الإسلامية في بنك البركة الجزائري:

يعتمد البنك مجموعة المنتجات في التمويل وفق الشريعة الإسلامية والتي سنوضحها في الجدول التالي :

### الجدول رقم (01): منتجات الصيرفة الإسلامية في بنك البركة الجزائري.

نوع المنتج	مفهومه	شروط المطابقة في الشريعة الإسلامية
الإجارة أو الاعتماد الإيجاري	الاعتماد الإيجاري هو عقد إيجار أصول مقرون بوعد البيع لفائدة المستأجر، ويتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبيا، حيث يتدخل ثلاثة أطراف أساسيين هم: • مورد (الصانع أو البائع) الأصل • المؤجر (البنك أو المؤسسة التي تشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله). • المستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.	1- يجب أن يكون موضوع التأجير معروفا ومقبولا من الطرفين (استعمال الأصل المؤجر). 2- يجب أن تكون عملية التأجير على أصول دائمة. 3- الأصل المؤجر بما فيه التوابع اللازمة لاستعماله يجب أن يسلم لمستخدمه على الحالة الذي أحر من أحله. 4- مدة التأجير، آجال التسديد، مبلغ الإيجارات، يجب أن تحدد وتعرف عند التوقيع على عقد التأجير
المراجعة	هي عملية بيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش الربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع (البيع بربح معلوم). ويمكن للمراجعة أن تكتسي شكلين: - عملية تجارية مباشرة ما بين بائع ومشتري. عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الأخير (مقدم طلب الشراء) وبائع أول (المورد) وبائع وسيط (منفذ طلب الشراء).	1- يجب أن يكون موضوع عقد المراجعة مطابقا للشريعة الإسلامية (عدم تمويل المواد المحرمة في الإسلام). 2- المبلغ العائد وهامش ربح البنك وآجال التسديد، يجب أن تكون معروفة ومتفق عليها بين الطرفين مسبقا.
السلم	أنه عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع، وخلافا للمراجعة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.	1- يجب أن تكون السلع موضوع العقد. 2- يجب أن يكون أجل تسليم السلع من قبل البائع معروفا في العقد لدى الطرفين. 3- يجب أن يكون السعر محدد في العقد. 4- يجب أن يكون مكان التسليم محدد ومعروفا لدى الطرفين.
الاستصناع	هو عقد مقاوله الذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني يدعى (الصانع) بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل، ويتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم وليس شراء سلع على حالها، ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها.	1- يبرر هامش ربح البنك في إطار عملية الاستصناع. 2- يجب أن يتم الاستصناع على عمل تحويل مادة، منتج نصف مصنعة أو مكونات منتج صافي قابل للاستعمال. 3- يجب أن تكون المواد ممولة أو قام بجلبها الصانع (المقاول).

المشاركة	<p>1-يجب أن تكون حصة لطرفين موجودة عند إنجاز العملية موضوع العقد.</p> <p>2-يجب على الطرفين قبول مبدأ المشاركة في أرباح وخسارة المؤسسة الممولة.</p> <p>3-يمكن للبنك مطالبة شريكه بيقدم ضمانات ولكن لا يمكن التنفيذ عليها إلا في حالة ثبوت المخالفات المذكورة</p>	<p>هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة أو ربح) حسب النسب المتفق عليها، تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة ومردودية المشروع أو المهنية.</p>
----------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك البركة الجزائري albaraka-bank

### ثانيا: تطور حجم التمويلات في بنك البركة الجزائري

تتمثل التمويلات في توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام كما أنها امتداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.

والجدول التالي بين تطور التمويلات خلال الفترة (2012-2018)

الجدول رقم (02): تطور حجم التمويلات في بنك البركة الجزائري

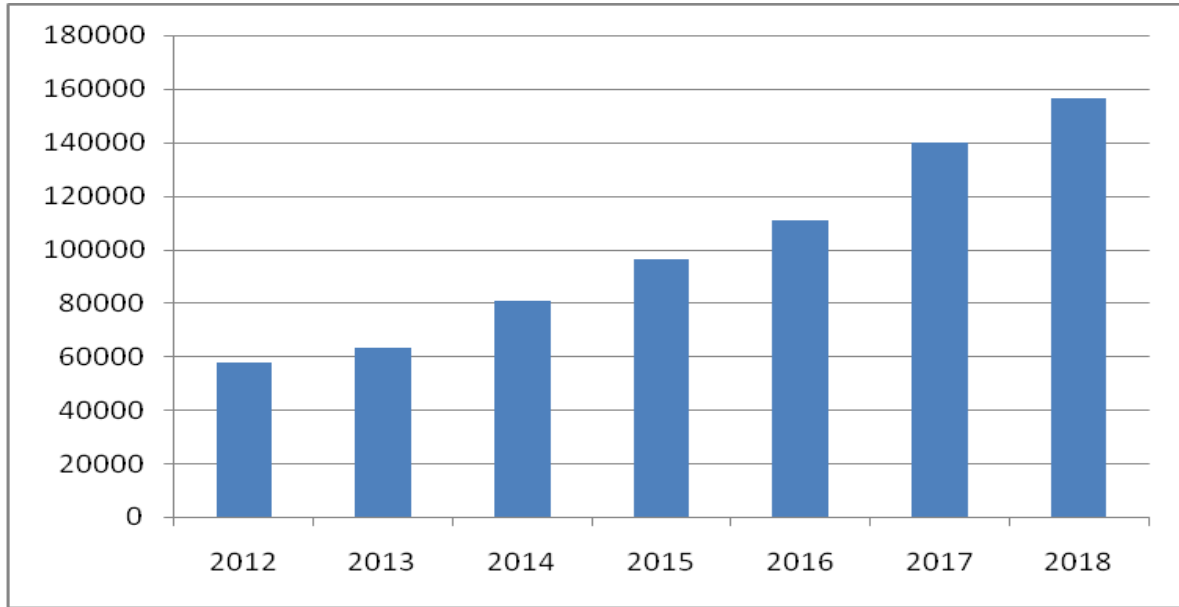
الوحدة: مليون دج

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم التمويلات	57891	63354	80887	96453	110711	139677	156460

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2018، ص6، نبض البركة فبراير 2019، ص15.

يشير الجدول رقم (02) إلى تطور حجم التمويلات في بنك البركة الجزائري للفترة الممتدة من (2012-2018) إذ يظهر بشكل عام حجم التمويلات من سنة لأخرى، حيث نلاحظ ارتفاع في رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن خلال السنوات (2013، 2012، 2014). بمبلغ 96453 في سنة 2015 مقارنة مع السنوات المالية الفارطة لتستقر في حدود 156460 مليون دج نهاية سنة 2018 مسجلة زيادة قدرها 45749 مليون دج أي بنسبة 41.42+ مقارنة بسنة 2016، وهذا ما يعطينا صورة مقبولة عن بنك البركة وأن هناك حركة فيه.

شكل رقم (02): تطور حجم التمويلات في بنك البركة الجزائري (2012-2018)  
الوحدة: مليون دج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(01).

يتضح من خلال الشكل أن حجم تطور التمويلات بتزايد ملحوظ من فترة إلى أخرى ففي سنة 2012 كان يبلغ 57891 مليون دج، ثم ارتفع ليصبح 96453 مليون دج سنة 2015، ليستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2018 حيث أصبح 156460 مليون دج.

ثالثا: تطور حجم الإيداع في بنك البركة الجزائري (2012-2018).

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك لذلك تحرص على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، وتبسيط عمليات التعامل من حيث السحب والإيداع. والجدول التالي يوضح تطور حجم الودائع في بنك البركة الجزائري في الفترة (2012-2018)

الجدول رقم(03): تطور حجم الإيداع في بنك البركة الجزائري (2012-2018)

الوحدة: بملايين الدينار

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم الودائع	116514	125435	131177	154562	170137	207891	223995

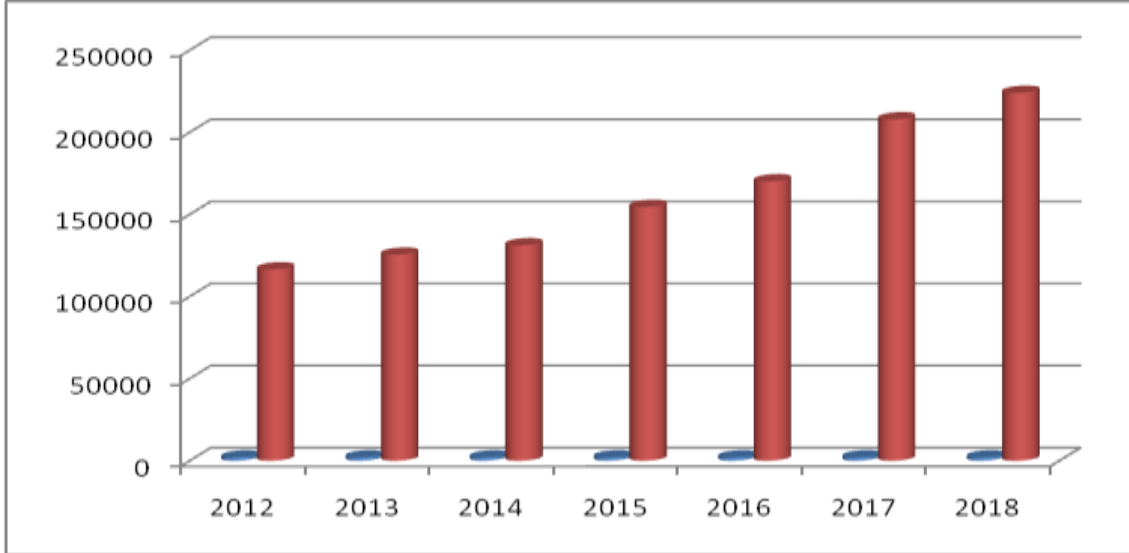
المصدر: التقرير السنوي 2018، بنك البركة الجزائري، ص 6، 22.

يشير الجدول رقم (03) إلى تطور حجم الودائع في بنك البركة خلال الفترة الممتدة ما بين (2012-2018) حيث نلاحظ أن ودائع المتعاملين بلغت 116514 مليون دينار خلال العام 2012 واستمرت في ارتفاع عام 2013 بنسبة 125435 مليون دينار واستمرت في ذلك بنسب متقاربة إلى

غاية سنة 2018 فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا بلغت نسبته 223995 مليون دينار مقارنة بالسنوات الماضية 2014 و2015 مما يعكس ثقة المتعاملين في المصرف.

الشكل رقم(03): تطور حجم الإيداع في بنك البركة الجزائري (2012-2018)

الوحدة: بملايين الدينار



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

نلاحظ من خلال الشكل أن تطور حجم الودائع في بنك البركة في الفترة الممتدة من 2012-2018 بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجل 223995 مليون دج مسجلة زيادة قدرها 16 مليار دج أي بنسبة 7.69+ مقارنة بالنسبة المالية 2017، و31.59+ مقارنة بالسنة المالية 2016 وزيادة قدرها 15.57 مليار دج أي بنسبة 10.08+ مقارنة بالسنة المالية 2015.

المطلب الثاني: تجربة مصرف السلام - الجزائر-

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف الجوانب التي تتعلق بنشأة وتعريف بنك السلام إضافة إلى منتجات التي يقدمها المصرف.

أولاً: نشأة وتعريف مصرف السلام-الجزائر-

مصرف السلام (الجزائر)، بنك شمولي يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، كثمره لتعاون الجزائري الإماراتي، جاء تأسيس المصرف بتاريخ 2006/06/08، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزاوله نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفاً تقديم خدمات مصرفية مبتكرة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>-التقرير السنوي لمصرف السلام 2012 ص4.

إن مصرف السلام (الجزائر) يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد<sup>1</sup>.

### ثانيا: منتجات مصرف السلام-الجزائر-

يقترح مصرف السلام (الجزائر) مجموعة من منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة ويحرص على حسن تقديمها لك<sup>2</sup>.

**1- عمليات التمويل:** مصرف السلام (الجزائر) يمول مشاريع استثمارية، وكافة احتياجاتك في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الإستصناع، السلم البيع بالتقسيط، البيع الآجل... الخ.

**2 - التجارة الخارجية:** مصرف السلام (الجزائر)، يضمن لك تنفيذ تعاملاتك التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح عليك خدمات سريعة وفعالة من: وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستندية، التعهدات وخطابات الضمان البنكية.

**3- الاستثمار والادخار:** هل ترغب في تنمية رأس مالك واستثمار فائض سيولتك؟ هل تريد الاستفادة من أفضل شروط موجودة في السوق؟

مصرف السلام (الجزائر) يقترح عليك حلول جذابة وآمنة من خلال: اكتتاب سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير بطاقة التوفير، حسابات الاستثمار... الخ.

**4- الخدمات:** خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر" خدمة "موبايل بنكنغ"، خدمة مايل سويفت "سويفتي"، بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة"، بطاقة السلام فيزا الدولية.... الخ.

### ثالثا: تطور حجم التمويلات في مصرف السلام -الجزائر-

نعني بالتمويل تحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها واستخدامها، ولقد تميز حجم التمويلات خلال الفترة (2015-2019) بالتغير المستمر في بنك السلام كما هو موضح في الجدول التالي:

<sup>1</sup> - مصرف السلام الجزائر، [www.alsalamalgeria.com](http://www.alsalamalgeria.com)

<sup>2</sup> - مصرف السلام الجزائر، [www.alsalamalgeria.com](http://www.alsalamalgeria.com)

الجدول رقم(04): تطور حجم التمويلات في مصرف السلام -الجزائر- (2015-2019) )  
الوحدة: مليون دولار

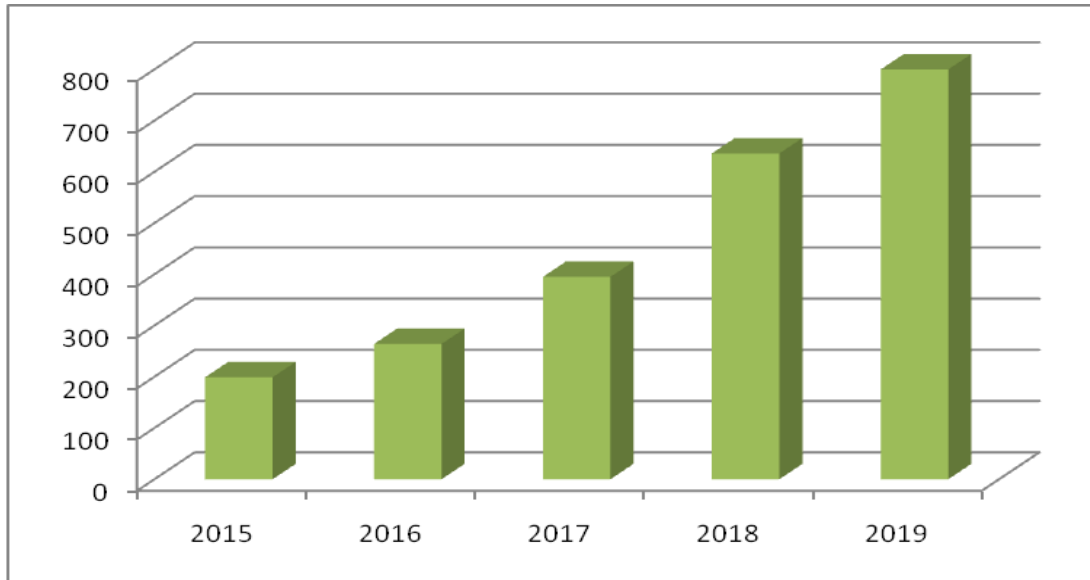
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
حجم التمويلات	199	264	395	636	800

المصدر: التقرير السنوي لمصرف السلام -الجزائر- 2019 ص20.

يشير الجدول رقم (04) إلى حجم التمويلات في مصرف السلام -الجزائر- خلال السنوات (2018،2017،2016،2015،2019) حيث لقد سجلت محفظة التمويلات المباشرة ارتفاعا بنسبة 32% خلال سنة 2016 نتيجة لتطبيق إستراتيجية توزيع المخاطر وتنويع صيغ التمويل ودعم استقطاب المتعاملين المتميزين، ولقد عرفت التمويلات خلال سنة 2017 نموا معتبرا قدر ب55% مقارنة بنشاط السنة 2016 حيث قدرت التمويلات الممنوحة حوالي 395 مليون دولار، أما في سنة 2018 عرفت نشاطا مكثفا في اطار معالجة ملفات الشركات الناشطة في مختلف الميادين الاقتصادية.

الشكل رقم(04): تطور حجم التمويلات لمصرف السلام -الجزائر- (2015-2019)

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03).

يتضح من خلال الشكل أن حجم تطور التمويلات بتزايد ملحوظ من فترة إلى أخرى ففي سنة 2015 بلغ 199 مليون دولار واستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2017 عرفت نموا معتبرا قدر ب55% مقارنة بالنشاط 2016 واستمر في ذلك إلى غاية سنة 2019 قد قدرت نسبة الزيادة ب 800 مليون دولار.

رابعاً: تطور حجم ودائع العملاء لمصرف السلام - الجزائر -

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك لذلك تحرص هذه الأخيرة على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، وتبسيط عمليات التعامل من حيث السحب والإيداع. والجدول التالي يوضح تطور حجم الودائع في مصرف السلام - الجزائر - في الفترة (2015-2019)

الجدول رقم (05): تطور حجم ودائع العملاء لمصرف السلام - الجزائر - (2015-2019)

الوحدة: مليون دولار

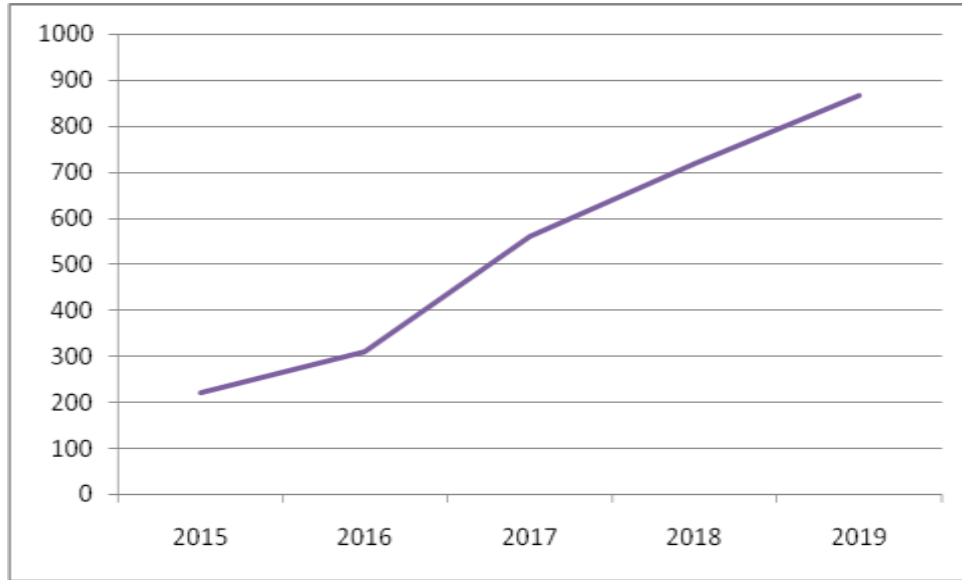
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
ودائع العملاء	221	311	561	721	868

المصدر: التقرير السنوي لمصرف السلام - الجزائر - 2019 ص 13.

يمثل الجدول رقم (05) حجم ودائع العملاء خلال الفترة الممتدة ما بين (2015-2019) حيث عرفت ودائع العملاء نموا ملحوظا بنسبة 22% مقارنة بمستواها عند نهاية السنة 2014 مما سمح بإعادة التوازن لمعامل الاستخدامات إلى الموارد واستمرت في الارتفاع في سنة 2016 بنسبة 46% مقارنة بسنة 2015، أما في سنة 2017 فنلاحظ زيادة بنسبة 88% مقارنة بالفترة التي قبلها، ولقد بلغ مجموع الودائع العملاء في سنة 2018 ما قيمته 721 مليون دولار مقابل 561 مليون دولار في سنة 2017 بنمو قدره 32% واستمرت في الارتفاع حيث بلغت في سنة 2019 حوالي 868 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 وذلك بزيادة قدرها 21%، وذلك ما يعبر عن تحسین ثورة المصرف لدى متعاملين وزيادة ثقتهم فيه.



الشكل رقم (05) : تطور حجم ودائع العملاء لمصرف السلام - الجزائر - (2015-2019)  
الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04).

يبين المنحنى أعلاه تطور الودائع العملاء لمصرف السلام - الجزائر - حيث نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر للودائع المقدمة للعملاء حيث سجلت ارتفاعا في سنة 2016 بنسبة 46% مما سمح بتسجيل معامل الاستخدامات إلى الموارد مستوى 85% مع نهاية 2016 مقارنة ب95% نهاية 2015، أما في سنة 2017 سجلت ارتفاعا ملحوظا بنسبة 88%، وفيما يخص تركيبة الودائع المثلثة بالحسابات الجارية 31% نتيجة لاستقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية بالمصرف، أما في سنة 2018 بلغ مجموع الودائع العملاء ما قيمته 85 مليار دج أي ارتفع بنسبة قدرها 32% وارتفع بنسبة 21% في سنة 2019 وذلك ما يعبر عن تحسين صورة المصرف لدى المتعاملين وزيادة ثقتهم فيه.

خامسا: توزيع التمويلات المؤسسات حسب القطاعات لمصرف السلام - الجزائر - لسنة 2019

عرفت 2019 نشاطا مكثفا من خلال معالجة ملفات التمويل للمؤسسات والشركات الناشطة في مختلف الميادين الاقتصادية والجدول التالي يمثل توزيع التمويلات على القطاعات المختلفة خلال سنة 2019.

الجدول رقم (06): توزيع تمويلات المؤسسات حسب القطاعات لمصرف السلام - الجزائر - لسنة 2019.

الوحدة: النسبة المئوية

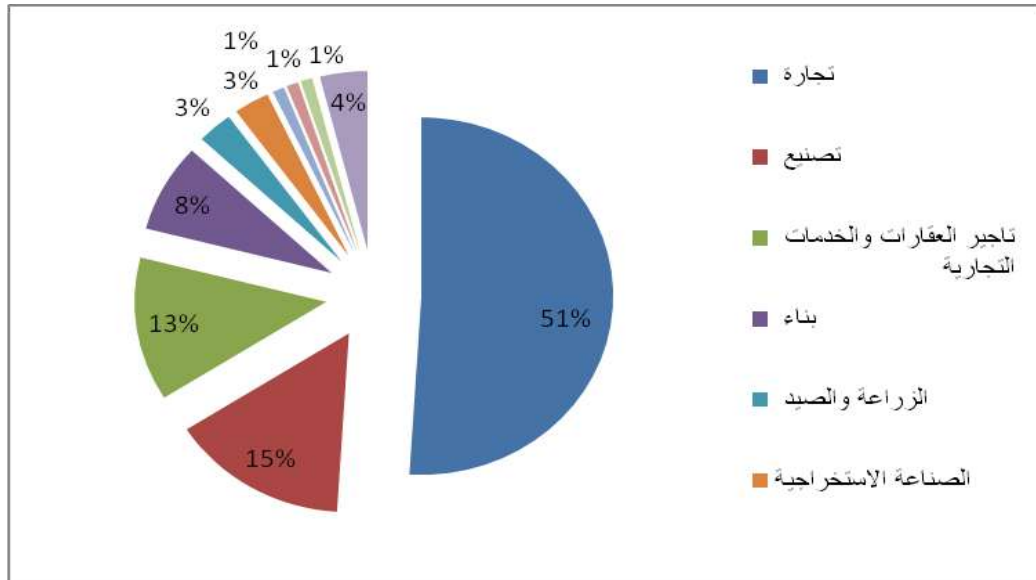
القطاعات	تجارة	تصنيع	تأجير العقارات والخدمات التجارية	بناء	الزراعة والصيد	الصناعة الاستخراجية	الصحة والعمل الاجتماعي	النقل والاتصالات	المطاعم والفندقة	قطاعات أخرى
النسبة	51%	15%	13%	8%	3%	3%	1%	1%	1%	4%

المصدر: التقرير السنوي لمصرف السلام - الجزائر - لسنة 2019 ص 34.

يمثل الجدول رقم (06) نسبة تمويلات المؤسسات حسب القطاعات لسنة 2019 حيث نلاحظ من خلاله انه يتم تمويل القطاع التجاري بنسبة كبيرة ثم يليه القطاع الصناعي وتأجير العقارات أما فيما يخص القطاعات الأخرى الزراعة و النقل فإنها تأخذ اقل نسبة .

الشكل رقم (06) : توزيع تمويلات المؤسسات حسب القطاعات لمصرف السلام - الجزائر - لسنة 2019.

الوحدة: النسبة المئوية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

يمثل الشكل الموالي نسبة توزيع تمويلات المؤسسات على القطاعات لسنة 2019 حيث نلاحظ أنها تمول القطاع التجاري بأكبر نسبة حوالي 51 % ثم يليه التصنيع فإنها تقدم له التمويلات بنسبة 15% و13% لتأجير العقارات أما باقي القطاعات تأخذ اقل نسبة من التمويلات 1 % للصحة والنقل والمطاعم

### المطلب الثالث: تجربة الشباييك الإسلامية الجزائرية

تعتبر الشباييك الإسلامية أو ما يعرف بالنوافذ الإسلامية خطوة مهمة نحو الصيرفة الإسلامية، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى بعض التجارب التي ظهرت فالبنوك الجزائرية.

أولاً: تجربة الشباييك الإسلامية في القرض الشعبي الجزائري

#### 1- نشأة القرض الشعبي الجزائري

أنشئ القرض الشعبي الجزائري CPA. بمرسوم رقم (366/66) الصادر بتاريخ 26/11/1966م برأسمال قدره 15 مليون دج، وورث فعاليات البنوك ونشاطاتها التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية والمتمثلة في<sup>1</sup>:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر (BPCIA).
- البنك الشعبي التجاري والصناعي بوهران (BPCIO).
- البنك الشعبي التجاري والصناعي بقسنطينة (BPCIC).
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.
- ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاث بنوك أجنبية:
- الوكالة الفرنسية للقرض والبنك (CFCB) سنة 1972.
- البنك المختلط الجزائر- مصر (BMAV-MCSR) سنة 1967.

وفي سنة 1985 انبثق عن القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية (BDL) حيث تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة وتحويل 550 موظف وإطار وكذلك 89000 حساب جاري للزبائن، وبعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات في 1988م أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كلياً وطبقاً لأحكام هذا القانون فإن مهمة القرض الشعبي تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الصحة، صناعة الأدوية، التجارة والتوزيع، الفنادق والسياحة، وسائل الإعلام، الصناعة المتوسطة والصغيرة، وكذا الصناعة التقليدية.

وابتداء من سنة 1966م، وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت البنوك العمومية تحت سلطة وزارة المالية وبعدها أوفى البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 14/04/1990م، تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد والقرض، وأصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر.

<sup>1</sup> مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر 2011-2012، ص 161، 162.

يعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك ودائع يهتم بإعطاء كل أشكال القروض لمختلف القطاعات. إن القرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري، ويعتبر بنكا عاما وشاملا مع الغير ويتخذ مقرا له في "02 نهج عميروش بالجزائر العاصمة" وله فروع ووكالات أو مكاتب تحقق نشاطاته الاقتصادية

ويضم 123 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال، ويبلغ عدد الموظفين بالبنك 4515 عاملا.

## 2- وظائف القرض الشعبي الجزائري

أسندت للقرض الشعبي الجزائري عند تأسيسه مجموعة من الوظائف هي:

- القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية.
- إقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد والتعاونيات في ميدان الإنتاج والتوزيع والمتاجرة.
- تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن والبناء.
- تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية والبناء والري والصيد البحري.

## 3- منتجات الصيرفة الإسلامية التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري في مجال الإيداع:

تعددت المنتوجات المالية المتعلقة بالإيداع والمتمثلة في الجدول التالي:

### الجدول رقم (07): المنتوجات المالية المتعلقة بالإيداع في القرض الشعبي الجزائري

نوع الحساب	الحساب الجاري الإسلامي	حساب الصك الإسلامي
تعريفه	هو حساب يسمح لحامله بإدارة معاملاته المختلفة في إطار نشاطه وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.	هو حساب إيداع يسمح لصاحبه بإدارة معاملاته اليومية واستلام الودائع وسداد التزاماته المختلفة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.
كيف يعمل هذا الحساب؟	هو حساب يسمح بتنفيذ معاملات بالدينار الجزائري على أساس مفهوم "القرض الحسن" يتم استثمار الأموال المودعة من قبل البنك في المشاريع موافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية.	هو حساب معاملات بالدينار الجزائري على أساس مفهوم "القرض الحسن" الذي يسمح للبنك باستخدام الأموال المودعة من قبل الزبائن في المشاريع وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية.
لمن هو مخصص؟	- للمهنيين. - للمؤسسات الصغيرة جدا.	- للأفراد . - المهنيين.
ماهية العمليات التي يمكن القيام بها؟	- الإيداع والسحب النقدي. - تحصيل الشيكات. - التحويلات الواردة. - الدفع بالشيك. - تنفيذ أوامر التحويل.	- الإيداع والسحب النقدي. - تحصيل الشيكات. - التحويلات الواردة. - الدفع بالشيك. - تنفيذ أوامر التحويل.

<p>بطاقة التعريف سارية المفعول.</p> <p>شهادة الإقامة.</p>	<p>بطاقة التعريف سارية المفعول.</p> <p>البطاقة الحرفية.</p> <p>السجل التجاري.</p> <p>النظام الأساسي للشركة.</p>	<p>ماهي الوثائق اللازمة؟</p>
-----------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري.

#### 4- منتوجات إسلامية يقدمها القرض الشعبي الجزائري في مجال التمويل:

يقدم القرض الشعبي الجزائري مجموعة من المنتجات الإسلامية والتي تتمثل فيما يلي

#### الجدول رقم (08): التمويلات التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري

مراجعة التجهيز	مراجعة السيارات	مراجعة عقار	
<p>منتج إسلامي يسمح للأفراد والمهنيين بالحصول على سلع استهلاكية (معدات، أجهزة منزلية، أثاث)</p>	<p>هي تمويل إسلامي يسمح لك باقتناء سيارة جديدة مصنعة بالجزائر</p>	<p>هي عبارة عن تمويل يسمح بالحصول على عقارات، يتم هذا التمويل من خلال تقنية التمويل "المراجعة" حيث تعمل سلطة الائتلاف المؤقتة كأول مشتري من البائع يعيد بيعه مقابل هامش ربح معروف متفق عليه مع العميل.</p>	<p>ماهي</p>
<p>مخصص للأفراد والمهنيين. يجب أن يكون المستفيد أقل من 70 عاما ولديه الأهلية القانونية ولديه القدرة المالية، أي دخل ثابت ومنتظم.</p>	<p>مخصص للأفراد من الجنسية الجزائرية (المقيمين وغير المقيمين) يجب أن يكون المستفيد أقل من 70 عاما ولديه الأهلية القانونية للاقتراض ولديه القدرة المالية، أي أن يكون دخله ثابت ومنتظما أكبر من 40000 دج.</p>	<p>هي تمويل مخصص للأفراد (المقيمين أو غير المقيمين) الذين يتمتعون بالجنسية الجزائرية، ومن الضروري أن يكون لديك راتب أو دخل ثابت ومنتظم يساوي على الأقل ضعف (2) الحد الأدنى للأجور الوطني المضمون (SNMG)، أن يكون عمرك أقل من 70 عاما، أن يكون لديك الأهلية القانونية للاقتراض.</p>	<p>لمن هذا؟</p>
<p>يمكن أن يصل إلى 90% كحد أقصى من سعر بيع العقار. يبلغ الحد الأدنى لتمويل عقد معدات المراجعة 100000 دج في حدود 1.000.000 دج</p>	<p>يمكن أن يصل إلى 90% كحد أقصى من سعر بيع السيارة. التمويل بدون حدود للأموال الخاصة. مبلغ التمويل محدد 3.000.000 دج (وفقا لقدرة</p>	<p>يمكن أن يصل إلى 90% كحد أقصى من سعر الإقامة. يتم تحديده على أساس دخل وعمر المقترض. يتم تحديد المساهمة الشخصية بحد أدنى 10% من سعر الإقامة. يتم</p>	<p>مبلغ التمويل</p>

تقديرها على أساس سعر البيع الظاهر في اتفاقية البيع وتقييم العقار (داخلي أو خارجي). المبلغ غير محدد، مع احترام قدرة السداد للعميل المعني واللوائح المعمول بها.	السداد للعميل المعني وفقا للوائح المعمول بها). ألا تتجاوز القسط الشهري 30% من صافي الدخل الشهري للمقترض.	للأفراد في جميع القطاعات و20.000.000 دج للمهنيين ذوي القدرات الخاصة مع احترام قدرة العميل على السداد وفقا للوائح المعمول بها.
قد يصل السداد إلى ثلاثين (30) عاما ضمن الحد الأقصى للعمر وهو 75 لجميع المتقدمين.	فترة السداد تتراوح بين 12 و60 شهرا.	تتراوح ما بين 3 و7 سنوات.
رهن عقاري من الدرجة الأولى على العقار موضوع التمويل أو الرهن العقاري والتضامن. تأمين المنزل متعدد المخاطر مع شركة تكافل. عقد تأمين ضد الوفاة والعجز المطلق نيابة عن CPA مع شركة التكافل. جميع الضمانات الأخرى التي تعتبر ضرورية لتشكيل وتنفيذ التمويل.	نسخة من تعهد على السيارة الممولة. تأمين شامل مع شركة تكافل. عقد تأمين الوفاة والعجز المطلق باسم الخبير القانوني المعتمد مع شركة تكافل. جميع الضمانات الأخرى التي تعتبر ضرورية للدستور وإنشاء التمويل.	نسخ الرهن على موضوع التمويل. تأمين الوفاة والعجز المطلق نيابة عن سلطة الائتلاف المؤقتة مع شركات التكافل. جميع الضمانات الأخرى التي تعتبر ضرورية للدستور وإنشاء التمويل
يتم تحديد تكلفة دراسة الملف التمويلي وفق الشروط المصرفية العامة المعمول بها. يتم تحصيل هذه الرسوم مقدما وكلها دفعة واحدة.	يتم تحديدها وفق الشروط المصرفية العامة المعمول بها. يتم تحصيل هذه الرسوم مقدما وكلها دفعة واحدة.	يتم تحديدها وفق الشروط المصرفية العامة المعمول بها. يتم تحصيل هذه الرسوم مقدما وكلها دفعة واحدة
يتم تحديد رسوم التمويل وفقا للشروط المصرفية العامة المعمول بها.	يتم تحديد رسوم التمويل وفقا للشروط المصرفية العامة المعمول بها.	يتم تحديد رسوم التمويل وفقا للشروط المصرفية العامة المعمول بها.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على موقع القرض الشعبي الجزائري [www.cpa-bank.dz](http://www.cpa-bank.dz)

### ثانيا: تجربة الشبايك الإسلامية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا الجزء لإعطاء نظرة عامة عن البنك.

#### 1- تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982، وهو مؤسسة وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، وهو عبارة عن شركة مساهمة ذات رأسمال

قدره مليارين ومائتين وعشرون مليون دينار جزائري 2.200.000.000 دج موزع على 2200 سهم وقيمته أحادية 1.000.000 وظهر نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، عدل وأكمل بقانون 01/88 الذي حدد نهائيا القانون الأساسي للبنك بتاريخ 1988/11/12، وله شخصية قانونية واستقلالية مالية ويعد تاجر بكل تصرفاته وعلاقته مع الغير.

## 2- المراحل التي مر بها البنك:

• 1982-1990

خلال السنوات الأولى كان هدف البنك المنشود فرض وجوده ضمن العالم الريفي يفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الفلاحية، كما اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا الاختصاص كان منصوب في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان بنك عمومي يختص في إحدى القطاعات الحيوية العامة.

• 1991- 1999

بموجب صدور قانون 10/90 الذي أتى بإنهاء فترة تخصص البنوك وسع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي، هذه المرحلة كانت بداية بإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي سنة 1991، تطبيق نظام SWIFT لتطبيق عمليات التجارة الخارجية. وفي سنة 1992: وضع برمجيات (CYBU.LOGICE) مع فروعها المختلفة للقيام بالعمليات البنكية المختلفة.

وفي سنة 1993: تم إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

وفي سنة 1994: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

وفي سنة 1996: إدخال عملية الفحص السلكي TELETRAITEMENT ، فحص إجراء العمليات البنكية عن بعد.

وفي سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

• 2000 إلى 2002 :

تميزت هذه المرحلة بضرورة تدخل البنوك الحكومية في إنعاش المستثمرات المنتجة والرفع من مستواها إلى ما هو موجود في السوق العالمي في ميدان التدخل في تمويل الاقتصاد قامت بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتنمية الريفية برفع من حجم القروض للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص وأيضا الرفع من المساعدات للقطاع الفلاحي.

أما المرحلة الحالية: قد جعل بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه ومستوى مردوده ليساير قواعد اقتصاد السوق في مجال تمويل الاقتصاد، كرفعه من حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية، بصدد مساندة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ومن أجل الاستجابة لمتطلبات زبائنه.

### 3- الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أ- فتح حسابات جارية: - حساب جاري للمؤسسات.

- حساب شيك للأفراد.

ب- دفاتر الادخار: معتمدة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

- دفتر ادخار استثماري منتج للأرباح.

- دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح منتج للأرباح .

- دفتر توفير إسلامي بدون عائد.

- دفتر توفير إسلامي أشبال.

ت- قمويلات بصيغة المراجعة:

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من المنتجات الإسلامية والتي تتمثل فيما يلي .

### الجدول رقم (09): قمويلات صيغة المراجعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

صيغة المراجعة	تعريفها	المدة
المراجعة لوسائل النقل	يخص هذا المنتج كل عقد لشراء وسيلة نقل واحدة أو عدة وسائل لحساب زبون وبطلب منه بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف إليه هامش ربح متفق عليه من أطراف عقد المراجعة.	06 سنوات يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المراجعة
المراجعة للصفقات العمومية	تمويل شراء المواد أو اللوازم أو غيرها من السلع الملموسة.	12 شهرا
المراجعة للأشغال	هي عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء+ هامش الربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة.	- 6 سنوات. - فترة التسديد 4-6 سنوات. - مدة الاستحقاق ثلاثي سداسي أو سنوي.
المراجعة للصادرات	هو عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء+ هامش الربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة.	مدة التمويل: شهرا أقصى حد. مدة الاستحقاق: في آخر المدة.
المراجعة الأولية للمواد	هو عقد بيع للمواد الأولية لحساب الزبون وبناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء+ هامش الربح معروف ومتفق عليه من قبل	مدة التمويل: 12 شهرا أقصى حد. مدة الاستحقاق: في آخر المدة



	الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة.	
المراجعة الفلاحي للإنتاج	هو عقد بيع أصول ملموسة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء + هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة.	مدة التمويل: 6 سنوات التسديد يكون من 4 إلى 6 سنوات.
المراجعة غلتي	هي عقد بيع المدخلات الزراعية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء + هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة.	تصل مدة التمويل إلى شهرا أقصى حد.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية- WWW.badrbanque.dz

ثالثا: تجربة الشبايك الإسلامية في البنك الوطني الجزائري

### 1- التعريف بالبنك الوطني الجزائري:

أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث يمارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي<sup>1</sup>.

● سنة 1982: إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهتمة الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

● سنة 1988: القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

1. خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.

2. حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.

3. حرية البنك في اخذ قرارات تمويل المؤسسات.

● سنة 1990: القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكام أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي، على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

- سنة 1995: البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.
- سنة 2009: في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري.
- سنة 2018: في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك من 41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري<sup>1</sup>.

## 2- منتجات البنك الوطني الجزائري (الصيرفة الإسلامية)

ويمكن تلخيص هذه المنتجات فيما يلي<sup>2</sup>:

أ- منتجات تمويل التي يقدمها للمؤسسات

### ● التمويل بالإجارة:

تمويل الإجارة يتمثل في عقد إيجاره لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بتمليك) يتوافق لمبادئ الشريعة الإسلامية، تتعلق بمعدلات وتجهيزات منقولة، دائمة غير قابلة للإتلاف، يقوم البنك باقتنائها لدى المومنين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون في نهاية هذا العقد يرفع الزبون صيغة الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدات (إجارة منتهية بالتمليك).

### ● المستفيد من التمويل بالإجارة

تمويل الإجارة موجه للأشخاص الذين يمارسون مهن حرة والتجارة، بالإضافة إلى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### ● طريقة العمل بالتمويل بالإجارة

- يمكنكم اختيار التجهيزات التي ترغبون في استئجارها بتمويل الإجارة.
- تقدموا إلى وكالتكم لتحديد شروط وكيفيات التمويل.
- يشتري البنك التجهيزات ويؤجرها للزبون يتوافق الإيجار المدفوع مع سعر شراء التجهيزات بالإضافة إلى هامش المتفق عليه، الموزع على فترة التمويل.
- بعد دفع الأقساط والمبالغ الواجبة، بإمكانكم رفع خيار الشراء حتى تصبح المعدات ملكا لكم.

<sup>1</sup> - <https://www.bna.dz>, 2021/07/05.

<sup>2</sup> - <https://www.bna.dz>، الصيرفة الإسلامية، 2021/07/6.

• المزايا التمويلية المقدمة للمؤسسات

حدود التمويل: يمكن ان يصل التمويل إلى 90% من قيمة الشيء المراد تمويله وكحد اقصى 25.000.000 دينار جزائري.

مدة التمويل: الإيجارات ثابتة وكل ثلاثة أشهر موزعة على مدة أقصاها 05 سنوات دون أن تكون اقل من سنتين.

السعر: جذاب وتنافسي.

ب- منتجات التمويل التي يقدمها للأفراد:

التمويل بالمراجحة: تسمح لكم باقتناء سيارتكم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، يقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين<sup>1</sup>.

• المستفيد من التمويل بالمراجحة

لكل الأشخاص (الأفراد) المقيمين في الجزائر التي تقل أعمارهم عن 70 عاما ولهم دخل ثابت ومنتظم أي اكبر من أو يساوي 40 ألف دينار جزائري

• طريقة العمل بالتمويل بالمراجحة

- اختاروا السيارة التي ترغبون في شرائها

- يشتريها البنك من الوكيل

- يقوم البنك ببيعها لكم بهامش الربح متفق عليه مسبقا.

- سعر البيع موزع على فترة تتراوح من 1 إلى 5 سنوات مع أقساط شهرية ثابتة.

• مزايا تمويل المراجحة

سقف التمويل: الاستفادة من تمويل يصل إلى غاية 85% من سعر السيارة تتراوح بين 12 و60 شهرا

السعر: استفيدوا من هامش الربح تنافسي.

السرعة: تتم معالجة ملفاتكم خلال فترة لا تتجاوز 05 أيام.

➤ حسابات التوفير الإسلامي (للشباب)

هو حساب توفير يتوافق مع مبادئ الشرعية، يحتوي أموال أو كلها الأفراد إلى البنك قصد استثمارها في التمويل الإسلامية، يمكنكم الاختيار بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح<sup>2</sup>.

<sup>1</sup><https://www.bna.dz>

<sup>2</sup><https://www.bna.dz>

● **المستفيد من حسابات التوفير الإسلامي (الشباب)**

حساب التوفير الإسلامي يفتح للأشخاص (الأفراد) من جنسية جزائرية مقيمين أو غير مقيمين

● **طريقة عمل حسابات التوفير الإسلامي (للشباب)**

يعتمد حساب التوفير الإسلامي بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقسيم الأرباح و الخسائر , تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقا لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والتفق عليه مسبقا

يتيح لكم حساب التوفير الإسلامي بدون أرباح ادخار أموالكم بأمان دون أي زيادة ومتاح في أي وقت .

● **مزايا تمويل حسابات التوفير الإسلامي (للشباب)**

الوفرة: أموالكم متاحة في جميع الأوقات

الأريحية: يتم تقديم بطاقة التوفير لكم

الأرباح: مفتاح توزيع جذاب

المطابقة: يتم استثمار أموالكم في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

ج- منتجات التمويل التي يقدمها للمهنيين :

● **حساب الاستثمار الإسلامي الغير المقيد (cinr)**

حساب الاستثمار غير المقيد هو الحساب يخضع لمبدأ المضاربة الذي يركز على أساس تقاسم الخسائر والأرباح يسمح لكم الحساب باستثمار الإسلامي غير المقيد باستثمار أموالكم المودعة للبنك في مشاريع تمويلية, يتم تحديد توزيع الأرباح بين البنك والزبائن، المودعون بعد نهاية كل سنة مالية وفقا لمفتاح توزيع تم إبرامه والاتفاق عليه مسبقا.

● **المستفيد حساب الاستثمار الإسلامي الغير المقيد (cinr)**

يتم فتح الحساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد لصالح الأفراد المقيمين على التراب الوطني, والأشخاص الذين يمارسون مهن حرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

● **طريقة عمل حساب الاستثمار الإسلامي الغير المقيد (cinr)**

- تحولون أموالكم إلى CINR

- يمكنكم اختيار مدة الإيداع بين 06 و60 شهرا قابلة للتجديد, وتزداد أرباحكم وفقا لفترة الإيداع

- في نهاية المدة, تستردون أرباحكم وتحددون, اذا كنتم ترغبون

• مزايا حساب الاستثمار الإسلامي الغير المقيد (cinr)

الأمان: أموالكم أمنة

الأرباح: مفتاح توزيع ربحي وتنافسي

المطابقة: يتم استثمار أموالكم في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

## خلاصة الفصل

قمنا في هذا الفصل بدراسة تجربة بنك البركة الجزائري وتجربة مصرف السلام -الجزائر-، و تجربة الشبايبك الإسلامية حيث قمنا بتعريف كل واحد منهم على حدا والتعرف على أهم المنتوجات الإسلامية التي يقدمها كل بنك، كما تعرفنا على أن فكرة إنشاء هذه الفروع ونوافذ المعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التجارية ترجع إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية.

حيث أن الصيرفة الإسلامية تنمو نموا هائلا، مما جعل البنوك التجارية تحاول جاهدة دخول السوق التي كانت مغلقة على المؤسسات المالية الإسلامية، حيث أصبحت الصيرفة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تساهم بشكل كبير ومهم في إجمالي التمويلات المصرفية الجزائرية، عندها تتمكن الجزائر من الاستفادة الفعلية بما تتيحه الصيرفة عبر النوافذ الإسلامية في مختلف المجالات، خاصة وأنها في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز هذا النمو. ولا ننكر أن هناك تحركات على هذا المستوى إلا أنها قليلة بالنسبة لدولة بحجم الجزائر حيث نلاحظ أن القرض الشعبي الوطني يجوي نافذة أو فرع إسلامي وكان من المفترض أن البنوك في الجزائر تفتح آلية النوافذ الإسلامية على مستواها نظرا لإقبال العملاء عليها، ومن تكون هناك نافذة ملموسة وواضحة للعام والخاص لما تقدمه النافذة الإسلامية من فوائد للإقتصاد.

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي تناولنا فيه متطلبات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية مع دراسة بعض التجارب الدولية، توصلنا إلى أن الصيرفة الإسلامية تعتبر من أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد وذلك من خلال مساهمتها في بعث الأمان وجلب الأفراد، وفي محاولة منا للإجابة على التساؤل الجوهرى المطروح ضمن إشكالية البحث وهو:

**ما هي متطلبات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الجزائرية؟**

كان من الضروري التطرق لمفاهيم أساسية على حول البنوك الإسلامية وبعض الشبايك الإسلامية لأنها تلعب دورا هاما في توفير التغطية للأفراد والمنشآت.

حيث يعتبر تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتهيئة المناخ الملائم لعملها ضرورة حتمية يجب مراعاتها، لأنها شهدت تطورا واسعا، حيث يلاحظ أن هناك اهتماما عالميا مما يوحي أن مستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر أيضا له شأن كبير كما ينظر إلى الصيرفة الإسلامية على أنها ظاهرة حديثة نشأت خلال الثلاثون عاما الماضية، إلا أن نشأة العمل المصرفي الإسلامي يعود في الواقع إلى الأيام الأولى للدولة الإسلامية. ولعل مما ساعد على إحياء الصيرفة الإسلامية المعاصرة توافر الظروف الاقتصادية المناسبة، التي أكدت قدرتها على استيعاب الصدمات، وبينت أنها أقل المتأثرين بانعكاسات الأزمة المالية الأخيرة بفضل تميزها بالانضباط في إدارة الأصول المالية وقيامها بتمويل العمليات الحقيقية.

سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع متطلبات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الجزائرية، وذلك من خلال التطرق لفصلين كاملين للمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في التعرف على البنوك الإسلامية من جهة والفروع الإسلامية من جهة أخرى، حيث هذه الأخيرة تميزت بتميز جوهرى على أنها تعمل طبقا للشريعة الإسلامية، وتقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

حيث أقدمت عدة بنوك إلى تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية، ومنها من فتحت نوافذ إسلامية ومنها من فتحت فروع وإدارات متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي وتقديم خدمات مالية إسلامية طبقا للشريعة الإسلامية.

في حين أن الفصل الثاني لقد خصص لدراسة اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر وكانت هذه الدراسة من خلال التقرب من خمس بنوك جزائرية منها بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري كبنوك إسلامية ناجحة، كما تطرقنا إلى اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في الفروع الإسلامية منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبى الوطنى والبنك الوطنى الجزائري.



## أولاً: نتائج الدراسة:

- من خلال الدراسة وفحص مختلف جوانب الموضوع يمكن استخلاص النتائج التالية:
- تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف ذات طابع إنساني واجتماعي.
- تعد ظاهرة الفروع الإسلامية نتيجة صحوة المجتمعات والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- تعتبر البنوك الإسلامية منافسا قويا للبنوك التجارية خاصة بعد التطور والنمو السريع الذي حققته المصرفية الإسلامية.
- وجوب تكوين إطارات بشرية للعمل في المصارف الإسلامية.
- بنك البركة الجزائري ومصرف السلام نشطين في مجال الصيرفة الإسلامية وحريصين على تقديم معاملات وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- من أهم آليات التمويل المصرفي: المضاربة، المشاركة، المراجعة، السلم الاستصناع، الإجارة.
- بصدور النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 أصبح بإمكان البنوك التقليدية في الجزائر تقديم خدمات ومنتجات مالية إسلامية.
- بصدور النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 أصبح بإمكان تطبيق آليات الخدمات المالية الإسلامية في الأنظمة المصرفية الإسلامية.
- يترتب على فتح البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية في الجزائر الكثير من الآثار الإيجابية التي تدعو إلى التفاؤل.

## ثانياً: الاقتراحات والتوصيات:

- بعد دراسة لموضوع متطلبات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية وفي ضوء النتائج المتوصل إليها في ما يلي تقديم لبعض التوصيات:
- ضرورة توجيه البنوك التجارية الجزائرية لإنشاء وفتح فروع للمعاملات الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية.
- العمل على تشجيع العمل المصرفي الإسلامي من خلال الفروع الإسلامية ودعم البنوك الإسلامية.
- ضرورة توجيه واستكمال الحكومة لتبني الصيرفة الإسلامية من خلال الفروع الإسلامية بإصدار قانون خاص بالصيرفة 20-02 الموافق لـ 15 مارس 2020.
- إنشاء معاهد ومراكز لتكوين إطارات متخصصة في الصيرفة الإسلامية.
- فتح المجال للفروع الإسلامية لجذب واستقطاب المدخرين والمستثمرين الراضين للتعامل بالفائدة وذلك من خلال تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية.
- الاهتمام بصيغ التمويل خاصة المضاربة.

## ثالثاً: آفاق الدراسة:

لا يمكن الحكم أن هذا العمل استطاع أن يلّم بكافة جوانب الدراسة، لذا نقترح المواضيع التالية التي نخدم نفس مجال البحث:

- إمكانية فتح فروع إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.
- دور الفروع الإسلامية في التصدي للأزمات المالية.
- كيفية اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية.
- تقديم مشاريع جديدة مدعمة للفروع الإسلامية في البنوك الجزائرية.
- آليات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية وفق لأحكام الشريعة الإسلامية.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وإنجازته لنفوز بأجري الاجتهاد والإصابة، وإن لم يكن ذلك فحسبنا أننا حاولنا والله من وراء القصد.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

- 1- أحمد بيلي إبراهيم، استراتيجية تكوين رأس المال الاقتصادي الإسلامي. مطبعة جامعة القاهرة القاهرة، 1988.
- 2- أحمد سفر، المصارف الإسلامية العمليات إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية. اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005.
- 3- أحمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية. مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.
- 4- جعفر بن عبد الرحمن قصاص، بيع المراجحة للأمر بالشراء. 1432هـ.
- 5- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف. مدخل حديث، دار وائل ط01 2010.
- 6- حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكمي). دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، ط1 2006.
- 7- حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداؤها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية. دار بازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2011.
- 8- رفعت العوضي، الادخار في الاقتصاد الإسلامي. بدون سنة النشر.
- 9- عبد الرزاق رحيم جدي، المصارف الإسلامية بين النظرية وتطبيق. دار أسامة، الأردن، ط01 سنة 1998.
- 10- عبد اللطيف جناحي، إستراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها. بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، ط01، 1408هـ/1987م.
- 11- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية. جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006.
- 12- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي. طبعة تمهيدية.
- 13- محمد الوادي، حسين سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات. دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2007م/1427هـ.

- 14- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها- مبادئها- تطبيقاتها المصرفية. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط01، (1429/2008)، (1431/2010).
- 15- محمود الخطيب، من مبادئ الاقتصاد الإسلامي. دار عمار للنشر والتوزيع الرياض، 1989.
- ثالثا : الرسائل والأطروحات الجامعية
1. أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية أطروحة ماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين 1427هـ / 2006م.
2. ايمن فتحي فضل الخالدي، قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (من وجهة نظر العملاء) قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلب الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 1427هـ / 2006م.
3. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2004/2005.
4. عبد العزيز ميلودي، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2006/2007.
5. عبد الكريم عبد الجواد عجم، المقاصد الشرعية من عقد الإجارة المنتهية بالتمليك كعقد مطبق في المصارف الإسلامية. أطروحة سنة أولى ماجستير، الأكاديمية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق.
6. عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009.
7. مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية جامعة، وهران، 2011/2012.
8. مليود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2007/2008.

#### رابعاً: المقالات والمجلات والجرائد

##### 1- المقالات والابحاث:

- رحيم حسين، العمليات البنكية وتمويل المؤسسات. محاضرات في مقياس العمليات البنكية وتمويل المؤسسات، جامعة برج بوعرييج، 2019/2020.

- عبد الكريم أحمد قندوز، عقود التمويل الإسلامي دراسات حالة. صندوق النقد العربي، أبو ضبي الإمارات العربية المتحدة، 2019.
- عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1427هـ.
- عوادي مصطفى، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017.
- فؤاد بن حدو، قراءة للنظام 02/20 المحدد لعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر. المركز الجامعي الشهيد أحمد زبانه، غليزان، دولة الجزائر.
- لاحم الناصر، التوافق الإسلامي أم المصارف الإسلامية. مقال منشور في الصفحة الاقتصادية من صحيفة الشرق الأوسط.
- محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا. المسارات، التحديات، الأفاق بحث مقدم للدورة التاسعة عشر للمجلس - إسطنبول، رجب 1430 / يوليو 2009.
- موسى شحادة، تجارب مؤسسات التمويل الإسلامي. (تجربة البنك الإسلامي الأردني)، ملتقى الاستثمار والتمويل الإسلامي في الشرق الأوسط المنعقد في مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات البحر الميت، 2-3/03/2010.
- 2- المجالات:
- سليمان عبد الله ناصر، مؤتمر المصارف الإسلامية في اليمن تجربة ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية مجلة نيوز اليمنية، 22/03/2010.
- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطور الصيرفة الإسلامية. مجلة الباحث، العدد 07 2010/2009.
- سمير مصطفى متولي، فروع المعاملات الإسلامية ما لها وما عليها. مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد 40، ربيع الثاني 1404/1984.
- عبد الكريم أحمد قندوز، إعادة هندسة التمويل المصرفي الإسلامي لصالح محدودي الدخل والفقراء. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، العدد 32، 2015.
- معراج الهواري، آدم حديدي، تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية. بالإشارة إلى التجربة البريطانية والفرنسية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الأول، الجزائر.

● الجوزي جميلة، حدو علي، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 07 السنة 2016.

● حسن حسين شحاته، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية. مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 240، الإمارات، 2001.

3- الجرائد:

● الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 73، الصادرة في 2018.

● الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 3، 4، 5، 6، 7، 8، العدد 73، الصادرة في 9 ديسمبر 2018.

● الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة الأولى، العدد 73، الصادرة في 9 ديسمبر 2018.

خامسا: القوانين

● بنك الجزائر، أنظمة عام 2020، النظام رقم 02/20 المحدد للعمليات البنكية والمؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

سادسا: التقارير:

1. بنك البركة الجزائري. لمحة سريعة، 2018.

2. التقرير السنوي البركة الجزائري 2018، نبض البركة 2019.

3. التقرير السنوي لمصرف السلام، 2012.

4. التقرير السنوي لمصرف السلام، 2019.

سابعا: المواقع الإلكترونية:

1. [www.alsalamalgeria.coml](http://www.alsalamalgeria.coml)

2. [www.alsalamalgeria.coml](http://www.alsalamalgeria.coml)

3. [www.albaraka-bank.com](http://www.albaraka-bank.com)

4. [www.badrbanque.dz](http://www.badrbanque.dz)

5. <https://bna-dz.05/07/2021>

6. <https://www.bna.dz.06/07/2021>

7. [www.Cpa-bank.dz](http://www.Cpa-bank.dz)

## ملخص:

لقد خطت البنوك التجارية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي لتعاملها بالصيرفة الإسلامية سواء عن طريق تحويلها إلى البنوك الإسلامية وفتح نوافذ للمنتجات المالية الإسلامية حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور نوافذ التمويل الإسلامي كمدخل للتحويل نحو الصيرفة الإسلامية في تعزيز كفاءة البنوك التقليدية في الجزائر، وهذا من خلال دراسة اعتماد الخدمات المالية في الجزائر وأخذ ببعض التجارب في اعتماد هاته الخدمات، ومن اجل تحقيق هذا الهدف قمنا بالتقرب من القرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الوطني الجزائري، حيث لاحظنا أن هناك تزايد كبير على طلبات حول المنتجات المالية الإسلامية، كما أن البنوك التجارية محل الدراسة تقدم بعض النوافذ للمنتجات المالية الإسلامية لكن يستوجب تطويرها وتعميمها على كل البنوك التجارية بالإضافة إلى تكوين العاملين لديها في مجال الاقتصاد الإسلامي

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، النوافذ الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية. :

## Abstract

Commercial banks have taken a big step in the field of banking because they deal with Islamic banking, whether by converting them to Islamic banks and by opening windows for Islamic financial products. During the study of the accreditation of financial services in Algeria and took some experiences in the adoption of these services. In order to achieve this goal, we approached the Algerian People's Credit, the Bank of Agriculture and Rural Development and the National Bank of Algeria, where we noticed that there is a large increase in requests for Islamic financial products, and the commercial banks under study offer some windows for Islamic financial products, but they need to be developed and circulated to all Commercial banks in addition to training their employees in the field of Islamic economics

**Keywords:** Islamic banks, Islamic windows, Islamic financial products. . :